



PROVISIONAL
A/38/PV.38
3 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد مارتيني اوردانيتا (فنزويلا)
(نائب الرئيس)
نم: السيد ابويكا (بنما)
(الرئيس)

الحالة في كمبوتشيا [٢٣] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64219/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كموتشيا

- (أ) تقرير الأمين العام (A/38/513) ؛
 (ب) مشروع القرار (A/38/L.2) ؛
 (ج) تقرير اللجنة الخاصة (A/38/531) .

السيد بن خيال (الجمهورية العربية الليبية) : ان ما يدعوني السو الحديث اليوم حول الموضوع المطروح للبحث هو تأكيد عدد من النقاط سبق لوفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ان اوضحها عندما تحدث عن التقرير الاول للجنة وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، وهذه النقاط هي :

أولا ، ان الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوديا الشعبية التي تسيطر على الوضع هناك والتي تقوم بجهود كبيرة - يعترف الجميع بها - لاعادة بناء ما قام نظام بول بوت العميل بهدمه ، وما قضى عليه من اقتصاد كمبوديا ، وما قام بنشره من مآسي ضد الانسانية . اننا نرى ان تلك الحكومة هي الممثل الشرعي لشعب كمبوديا وان بحثنا للسألة في غيابها يعتبر تدخلا فاضحا في شؤون كمبوديا الداخلية ، الأمر الذي يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا عمل لن يؤدي بلاشك الى اية نتيجة ايجابية للنقاش .

ثانيا ، لقد حاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية عرقلة تمثيل الصين الشعبية في الامم المتحدة لسنوات طويلة ، واعطي مقعدها لحكومة عميلة ، وهي تحاول اليوم القيام بنفس الشيء بالنسبة لحكومة كمبوديا الشعبية ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه قواتها بغزواراضي دولة صغيرة هي غرينادا .

(السيد بن خيال، الجماهيرية
الغربية الليبية)

ثالثا ، ان تجاهل ما يجري في كيبوديا وتجاهل حكومتها الشرعية لن يخدم السلام في المنطقة وانما من شأنه ان يساعد على زيادة التوتر والقتال بها ، وان الاعلان المشترك لكل من حكومتي فيميت نام الاشتراكية وكيبوديا الشعبية عن الوصول الى حل يؤدي الى انسحاب المتطوعين الغيبيتانيين من كيبوديا ، هو امر ايجابي من شأنه ان يؤدي الى الامن والسلام في المنطقة ولذا فاننا نرحب به وتدعو الى دعمه .
ان هذه النقاط هي ما اردت ان اوضحه .

السيد بوند جو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد جمهورية الكونغو الشعبية يرى نفسه مضطرا - وليس عن طيب خاطر - ان يتحدث في هذه المناقشة الشبيهة بمحاكمة صورية أعد لها هؤلاء الذين يعطون بجد على اظهار ان افراد شعب فيميت نام الذين كانوا بالأمس ضحية لأشد عدوان وحشي استعماري اجريالي غير يسرر على الاطلاق اصبحوا الآن ممثلين للشيطان ، ومثلين شريرين بصفة خاصة . لقد حاولت مجموعة من البلدان غير محددة الاغراض منذ سنة ١٩٧٩ ، رغم كل الدلائل ان تنكر ان حكومة جمهورية كيبوتشيا الشعبية تمارس السلطة حقا في ذلك البلد ، بينما هي حكومة تبني بشجاعة على رماد نظام بول بوت وانفا ساري الاجرائي ، وتنفذ برنامجا من اجل اعادة التعمير والبعث الوطني . فالعموم الاخوي الذي تقدمه حكومة فيميت نام لشعب كيبوتشيا يعتبر ، بالضرورة ، لدى اولئك المنتقدين ، عوناً مشبوها ، وكأن تلك الوفود لا تريد ان ترى الادام الكابوس الذي فرضه بول بوت وعملاؤه المتعطشون الى الدماء على شعب كيبوتشيا الباسل .
وانه لمن الواضح ان مثل هذه المحاكمة الصورية لا يمكن ان تؤدي الا الى احكام مسبقة تسد تقررت سلفا يرغب البعض في ان تبدو وكأن الجمعية العامة قد صدقت عليها . والا فلماذا نقوم ، كما يدعوننا مشروع القرار A/38/L.2 ، بتعبئة مستمرة غير محدودة النهاية لموارد الامم المتحدة لادامة مؤتمر ولبو مزعوم يحل فيه المونولوج المحرج لمؤيدي بول بوت محل التحليل المتصف بالصدق ؟

الواقع ان استمرار طرح هذه المسألة المفتعلة عن كيبوتشيا كبند من بنود جدول اعمالنا ، يشكل تدخلا لا يطاق في الشؤون الداخلية لدولة عضو .

وفي غمار الارتباك الذي يحدثه مثل هذا الموقف يمكن ان تمزق وتنتهك المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية . وتقوم هذه المبادئ بوجه خاص على احترام ضروب التباين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والحق المعترف به لجميع الشعوب في ان تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بالامس استعبد شعب وانزلت به اشد اعمال الابدان وحشية على يدى بول بوت الذى يدعي الآن انه التجسيد الجدد لفضائل جمهورية توصف على سبيل الجمععة بأنها ديمقراطية . وقد رحب ذلك الشعب الشهيد في كيوتشيا بالمحررين الفيهيتناميين الذين جعلت مساعدتهم الفعالة من الممكن تحرير كيوتشيا من ذلك المصير البشع ، ووضع نهاية لفصل بول بوت الدموي . وطبيعة الحال ، ظل بول بوت منذ ذلك الحين يحاول تطهير صورته السياسية ولم يجد صعوبة في الحصول على " صك الغفران " من الدول الغربية التي تزعم انها من انصار الدفاع عن حقوق الانسان الاساسية ، مستغلا في كل ذلك بقدر كبير من الخسة ما تبقى من مكانة دولية لأحد ضحاياه الرئيسيين ، وهو الامير نوروم سبهانوك الذى ينقل الآن من عاصمة الى اخرى لمعرض فيها كواجهة لبول بوت ، لكن كل هذه المناورات لا تخدع احدا الا مدبريها .

في كل عام تأتي كل الامم الى هذه الجمعية لتعلن عن مدى رغبتها في السلام ، لكن السلام لا يتجزأ . وكيف يمكن للمرء ان يمتنع بصدق دعاوى الايمان عالية الصوت هذه بينما تقرر ول معينة ، تعتبر من اشد المدافعين عن مبادئ الميثاق حماسا ، ان تقوم - في الوقت الذي تبحث فيه الجمعية العامة مسألة كيوتشيا المفتعلة هذه - على النحو الذي حدث منذ ايام قليلة في بلد لا يبعد الا ساعات قليلة بالطائرة من هنا ، بارتكاب عمل دموي متعمد لا حاجة اليه من اعمال العدوان التي لا مبرر لها على الاطلاق ضد بلد صغير محب للسلام واعزل ، بلد غير منحاز وعضو في الامم المتحدة هو غرينادا ، البلد الذي تعرض للغزوات من قبل قوات جوية وبحرية ساحقة القوة لدولة عظمى هي الولايات المتحدة ، بذريعة صون السلام والحفاظ على الديمقراطية في ذلك البلد ؟ اننا نعيش في زمن تحف به المخاطر التي تتهدد بقاء البشرية . فما نشرته الصحف نتبين ان هذا العدوان تسبب في اصابات كثيرة في صفوف العمال الكوبيين المشتغلين في مشروعات المعونة التقنية في غرينادا . ونحن نشيد بذكري

هؤلاء الشهداء . وما من شك في ان بعض العقول الانتقائية ستلوذ بفقدان الذاكرة الانتقائي المعتاد لتحاول تبرير ما لا سبيل الى تبريره .

ويلاحظ وفدى بالرضا التأييد القاطع لبلدان الهند الصينية الثلاثة لروح ونسب الاعلان السياسي بشأن جنوب شرقي آسيا الصادر عن المؤتمر السابع لقمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في اذار/مارس ١٩٨٣ في نيودلهي . ان جمهورية لاو الديمقراطية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية قد اعلنت رسميا رغبتها في العيش في سلام مع كل جيرانها الآخرين الذين دعيتهم ، بلا شروط مسبقة ، الى اجراء مفاوضات مفصلة معها بهدف استعادة السلم والاخاء في المنطقة . وبدلا من التحريض على المؤامرات الدنيئة في انحاء كمبوتشيا ، ينبغي للدول الغربية ان تقدم اسهامها في تأمين اعادة السلم والاحترام المتبادل والتعاون الى جنوب شرقي آسيا ، وهذا هو السبب في أن وفد جمهورية الكونغو الشعبية لا يمكنه قبول مشروع القرار المقدم للدراسة .

السيد فرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت العناصر الأساسية للوضع داخل كمبوتشيا وما حولها دون تغيير منذ بحث ذلك البند في الجمعية العامة من عام مضى . وهناك شكل من أشكال المأزق العسكري والسياسي الذي يهدد الطرفين المتطاحنان وكانهما غير قادرين على الخروج منه . ولا يزال الشعب الكمبوتشي يدفع ثمن ذلك في صورة المصاعب والمجاعة ، بالإضافة الى الخسائر في الأرواح نتيجة للعمليات العسكرية ، وما زال محروما من التحكم في مصيره كشعب .

وهناك مئات الآلاف من المدنيين الكمبوتشيين مازالوا يعيشون في معسكرات على حدود تايلند ، ويعتمدون تماما على المساعدة الانسانية المقدمة من المنظمات الدولية . وقد تعرضت بعض المعسكرات الموجودة على الحدود لهجمات عسكرية خلال العام الماضي ، أدت الى مزيد من التفاقم لوضعها المزعزع . وتدبر حكومة السويد الاعتداءات على اللاجئين المدنيين . ومن الضروري توفير الرعاية والمكان المناسب في منطقة بعيدة عن ميدان القتال للمدنيين الذين اجتثوا من جذورهم ويبحثون عن ملاذ غير حدود معسكروا الوطنية ، هربا من الخطر المادي . وقد أوضحت التجربة أن معسكرات الحدود لا تكفل تحقيق تلك المقترحات الأمنية . وحتى يمكن تجنب المزيد من المعاناة والصعاب للنازحين المدنيين ، وضمان حمايتهم كلاجئين فمن المستصوب توفير الرعاية من خلال مراكز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لمن يرغب في ذلك من النازحين الكمبوتشيين .

وباعتبار تايلند بلدا مضيئا لآلاف من النازحين المعدمين الكمبوتشيين ، يجب أن تستمر في الحصول على المساعدة الدولية لتخفيف العبء الثقيل الذي تتحمله نتيجة أحداث كمبوتشيا .

وتؤيد حكومتي برنامج المساعدة الانسانية للشعب الكمبوتشي بصورة مستمرة وكبيرة . ولقد احرز ذلك البرنامج نجاحا ملحوظا في جوانب هامة ولكن هناك مزيدا من الحاجة للمساعدات . وحكومة السويد مقتنعة بضرورة استمرار المساعدة الدولية للكمبوتشيين ممن يتعرضوا للمعاناة داخل كمبوتشيا أو خارجها . وتشير التقارير الأخيرة عن الوضع الغذائي في كمبوتشيا الى عجز حاد في أجزاء من البلاد . وفي الظروف الحرجة الراهنة تظل

المساعدة الانسانية أساسية لتجنب المجاعة والموجات الجديدة من اللاجئين الذين يدفعهم الحرمان الى اجتياز الحدود .

وتعتبر حكومتي أن العامل الأساسي في أي حل سياسي عادل لذلك النزاع يتشل في الممارسة الحرة لشعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير . ولا سبيل الى ممارسة حق تقرير المصير بحرية في ظل الاحتلال الاجنبي ، وهذا صحيح في حالة كمبوتشيا وفي حالات الدول الصغيرة الأخرى التي تعرضت لغزو بلدان أقوى منها . وفي ظل الظروف الراهنة فإن رأى السويد يتشل في أنه لا يمكن اعتبار أية حكومة مثلاً شرعياً لشعب كمبوتشيا .

كما ترى حكومة السويد أن استمرار الحوار بين الحكومات المعنية بصورة مباشرة هو أدم عنصر ايجابي في الوضع الحالي . لقد أوضحت كل من فييت نام والدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا رغبتها في البحث عن السبل الممكنة للتوصل الى التفاهم . ونحث جميع الأطراف على تطوير حوار يرسى الأساس لعطية تناوضية حقيقية تستهدف حلاً سياسياً متفقاً عليه بما يسمح للشعب الكمبوتشي بأن يحدد مصيره بنفسه . وتؤيد حكومتي تأييداً تاماً الجهود التي يقوم بها الأمين العام لتيسير ذلك الحوار والنهوض به .

السيد سولارز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

من المؤسف أن طس الجمعية العامة أن تبتد مرة أخرى مسألة كمبوتشيا ، بعد خمس سنوات تقريبا من الغزو الذي وقع على ذلك البلد التعس من جانب أقوى جيرانه وهي فييت نام .

لقد طالبت الجمعية العامة في دوراتها المتناقبة بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واعادة الحق الذي لا يدعش لتقرير المصير للشعب الخسير من خلال الانتخابات الحرة ، وتقديم المساعدة الانسانية للشعب الكمبوتشي الذي اجتث من دياره وأصبح بلا وطن نتيجة للاحتلال الفييتنامي لبلاده . وفي كل عام ، اعتد القسرار

الخاص بكمبوتشيا بأغلبية كبيرة بما يعكس الاهتمام الكبير والمتزايد لدى الغالبية العظمى من الأمم ، سواء في ذلك المناهزة وغير المناهزة بمصير كمبوتشيا وشعب الخمير .
وما أقل بلدان العالم التي عانت أكثر مما عانتها كمبوتشيا خلال العقود الأخيرة .
فأولا نشبت حرب أهلية هناك منذ الاطاحة بالامير سيهانوك في عام ١٩٧٠ وحتى استيلاء
الخمير الحمر على السلطة في ربيع عام ١٩٧٥ ، وبعد ذلك ، وخلال الفترة من ١٩٧٥
الى ١٩٧٩ قام نظام بول بوت بعطية لم يسبق لها مثيل تقريبا في سجلات التاريخ
الانساني ، تتصل في سياسة وصفها القس بونشو الفرنسي في جملة تاريخية ما أسماه
"الابادة الذاتية" أي قتل شعب بأيدي أفراد من نفس الشعب . والواقع ان العالم لم
يشهد مثيلا لذلك منذ مذابح هتلر التي حكمت على ثلاث الشعب اليهودي بالموت . لقد
حول الخمير الحمر بلادهم الى اوشفيتز آسيوية وقاموا بطريقة منظمة بذبح واجاعة ما يقدر
بمليونين شخص من شعب يبلغ تعدادهم ٧ ملايين نسمة فقط . وكانما لم يكن ذلك كافيا ،
قامت فييت نام في أواخر عام ١٩٧٨ بغزو كمبوتشيا ، وأجبرت مئات الآلاف من الكمبوتشيين
على الهرب من بلادهم واحتلتها بنحو ١٧٠ ألفا من القوات وما زالت تحتلها حتى اليوم .
وعلا على وضع حد لذلك الكابوس الطويل من المعاناة والاحتلال ، نادت الأمم
المتحدة باستمرار بالحاجة ، بل بالضرورة ، الى قيام من استولوا على السلطة في ذلك
البلد الجميل والمحطم بمغادرته واتاحة المجال للشعب الكمبوتشي نفسه ليحدد مصير
كمبوتشيا .

وفيما يخص بلدى ، أود أن أقول انه بالرغم من أن هناك ، في اطار نظامنا الديمقراطي ، اختلافات لا مفر من وجودها من وقت لآخر بين الجهاز التنفيذي ومجلس الكونغرس حول مسائل السياسة الرئيسية ، فقد اتفق فرعا الحكومة في هذه القضية بالذات بصورة واضحة . فمذ ثلاثة أيام فقط ، اعتمد مجلس النواب في واشنطن قرارا بالاجماع تأييدا لمشروع القرار الذى ننظر فيه هنا اليوم .

ان اعتماد الكونغرس لهذا القرار ، دون معارضة أى صوت ، لهو دليل واضح على التوافق القوى في الآراء بين الحزبين في بلدنا تأييدا لانسحاب كافة القوات الأجنبية من كمبوتشيا وقرارا لحق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا . وبينما ننوى الاستمرار في تأييد هذا الجهد الذى تقوم به الأمم المتحدة لحل مسألة كمبوتشيا ، فاننا نعتقد أيضا انه من الأهمية بمكان أن تعرف فييت نام انه عندما تكون على استعداد لسحب قواتها من كمبوتشيا ، في اطار ذلك النوع من الحل السلمي الذى ورد في هذا القرار فيما يتعلق بهذه المسألة ، فان الولايات المتحدة ستكون على استعداد لاتخاذ موقف مختلف تجاه فييت نام .

وللأسف ، فان الحاجة الى بحث واعتماد هذه القرارات بشأن كمبوتشيا عاما بعد عام ، لهو شاهد على سياسة الغزو والاستعمار العسكرى التى تتسم بالتخمت وتتبعها هانوى تجاهلا للحكم الجماعى الذى اصدره المجتمع الدولى وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة . ان استمرار فييت نام في احتلالها غير المشروع لجارتها ، تحديا لأربع قرارات متتالية للجمعية العامة ، يضعف من أمن كل الدول . ويمثل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ونحن جميعا نتحمل بوزر عدوان هانوى الذى مازال مستمرا دون أن يوقف .

وبطبيعة الحال ، فان شعب كمبوتشيا هو الذى يعاني أكثر من غيره من جراء سياسات هانوى . فهناك حوالي ٢٣٠ من المدنيين يقيمون في معسكرات على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ويعيشون في رعب دائم من الهجمات الفييتنامية

ومن شهر كانون الثاني /يناير الى نيسان /ابريل من العام الحالي ، شنت القسوات الفيتنامية سلسلة من الهجمات الضخمة ، تعززها المدرعات والمدفعية الثقيلة على تلك المخيمات المدنية ، فقتل وجرح مئات المدنيين في تلك الهجمات ، بينما ارغم أكثر من ٨٥ . . . كمبوتشي على الفرار الى داخل تايلند . وهناك تقارير تشير الى الفظائع التي ارتكبتها القوات المهاجمة ضد المدنيين . وقد أصيب المجتمع الدولي ببرد فعل مروع بسبب هذه الهجمات التي ادانتها حكومة الولايات المتحدة وحكومات أخرى . وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الى الأمين العام أن يتحرى عن الاتهامات المتعلقة بالفظائع التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفيتنامية .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للأمين العام ومثله الخاص للمساعدة الانسانية لشعب كمبوتشيا ، سير روبرت جاكسون ، للجهود التي بذلها لصالح شعب الخمير الذي انتزعه العدوان والحرب من ارضه . كما ان موظفي عمليات الأمم المتحدة للاغاثة على الحدود ، وبرنامج الغذاء العالمي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومختلف المنظمات التطوعية ، مازالت تقوم بعملها دون كلل لتقديم المواد الغذائية والرعاية الطبية الطارئة لشعب كمبوتشيا ، الذي يعيش في ظل ظروف العدوان والخطرة التي تسببها هجمات الفيتناميين . ان هذه الهيئات تستحق شكر وثناء المجتمع الدولي ، كما نسجل تقديرنا ايضا لأعضاء المجتمع الدولي الذين يواصلون دعم الجهود الرامية الى مساعدة شعب كمبوتشيا من خلال مساهماتهم في عمليات الأمم المتحدة للاغاثة على الحدود والوكالات الأخرى التي تقوم بأعمال الغوث ، ويجب علينا ان نواصل تلك الجهود الى الوقت الذي يتمكن فيه شعب كمبوتشيا الموجود على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا من العودة الى دياره آمنة . وسوف تستمر حكومتي في بذل جهودها وتأمل ان ينضم اليها أعضاء آخرون لضمان استمرار وصول هذه المعونة الحيوية الى اولئك الكمبوتشيين الذين لا يزالون في حاجة اليها .

وقد أصبح القمع الفيتنامي ضد المدنيين الخمر أكثر وضوحاً الآن فسي الداخل والخارج على حد سواء . ونتيجة لشعور الفيتناميين بالاحباط وازاء تزايد تأييد الشعب للمقاومة ، قاموا باتخاذ اجراءات أمن ضخمة مع حملة لتهدئة الأوضاع الداخلية في شهر أيار/ مايو وحزيران /يونيه من العام الحالي ، وتم اعتقال مئات من القرويين طبقاً للتقارير الواردة عن الهاربين من كموتشيا . كما استخدم التعذيب كوسيلة لارغام اولئك المعتقلين على الاعتراف بتأييدهم للمقاومة ولم يعد العديد من هؤلاء المعتقلين الى قراهم حتى الآن ، ويقال ان بعضهم قتل . وقد اضطر الآلاف من الخمر ، بما في ذلك قرى كاملة ، الى الهرب بسبب هذه الاجراءات القمعية ، بحثاً عن ملجأ على طول الحدود بين تايلند وكموتشيا وابلغوا عن عمليات الضرب والتعذيب والسراقات والاعتصام وكل الفظائع الأخرى التي قامت بها القوات الفيتنامية - هذه هي الأعمال التي يقوم بها جيش يدعي انه يحمي شعب كموتشيا .

لقد امتدت تدابير الأمن الصارمة الى صفوف نظام هونغ سامرين ، كما أن العشرات من موظفي الادارة الوسطى اعتقلوا او احتجزوا لاستجوابهم للشك في تعاطفهم مع المقاومة . وهذا يوضح عدم ترحيب شعب كموتشيا بالفيتناميين . وبالرغم من كل ما يبذلونه من جهود ، يتعرض الذين اختيروا لولائهم المسلم به ، للشك من جانب الفيتناميين بتهمة دعم جهود المقاومة ، ولا تزال فييت نام تواجه تزايد الحركة القومية بين شعب الخمر ضد قوات الاحتلال ونظامها العميل .

ما هو نوع النظام الذي اقامته هانوى ؟ بالرغم من الدعاية التي تدعيها هانوى ، فان نظام هونغ سامرين لا يتمتع بتأييد شعب الخمر . فليس لدى النظام موظفون موالون له لادارة البلاد ، كما ان المستشارين الفيتناميين يسيطرون على الادارة المدنية وهذه حقيقة تعكس عدم قدرة النظام على العمل بصورة فعالة . ان موظفي هونغ سامرين يعملون فقط تحت اشراف المستشارين الفيتناميين الذين

بمسكون بمقاليد السلطة الحقيقية . ومؤخرا ، وافق نظام هنغ سامرين على موقف
فبييت نام من تحديد الحدود بين فييت نام وكمبوتشيا ، وهو الأمر الذي رفضته جميع
الحكومات الكمبوتشية السابقة . هذه ليست أعمال حكومة مستقلة ، بل أعمال
حكومة تسيطر عليها جهات خارجية .

ان حقيقة ان هانوى مازالت مضطربة ، بعد ما يقرب من خمس سنوات من
غزوها لكمبوتشيا الى الاحتفاظ بجيش احتلال يتراوح بين ١٥٠ .٠٠٠ - ١٧٠ .٠٠٠
جندي في كمبوتشيا ، على نحو مكلف ، لكي تدعم نظامها العميل ، يوضح فشل
كل من هانوى ونظام هنغ سامرين على حد سواء . ان فييت نام تتحمل العسب
الكامل لصيانة الأمن والدفاع عن نظام الحكم . وبالرغم من فرض التجنيد الاجبارى
مازال جيش ذلك النظام ضعيفا . وغير فعال وتكرر فيه حالات الهرب من الجندية
على نطاق واسع . فبدون حماية فييت نام سينهار هذا النظام في ١٩٨٢ ، اعلنت
فييت نام انها سحبت جزءا من جيشها ، ولم يبق أى دليل على اجراء انسحاب
حقيقي ، بل على العكس ، توضح القرائن تماما ان فييت نام عمدت الى استبدال
الجنود الذين انتهت مدة خدمتهم العسكرية ، وعملت على تعزيز قواتها العسكرية
في كمبوتشيا باجراء تبادل للقوات .

وفي هذا العام ، قامت فييت نام بعملية استمها بانسحاب القوات ، لكن القرائن تدل مرة أخرى على أنه لم يكن هناك أي انخفاض في قوة القوات الفيتنامية . فذلك الانسحاب المزعوم الثاني كان مجرد إعادة تنظيم لقوات الاحتلال التابعة لهانوي وجزءاً من الدورة السنوية للقوات . وقد ادعت هانوي أنها ستقوم بعمليات انسحاب في المستقبل على أساس ما تصبح عليه أوضاع الأمن . وتتجاهل هذه السياسة التي من طرف واحد المصالح المشروعة للبلدان المجاورة والمجتمع الدولي .

وتريد هانوي منا أن نعتقد أن سياساتها في كمبوتشيا تقوم على انقاذ شعب الخمير من الخمير الحمر . ومن المعروف تماما عن طريق الوثائق ، أن صفوف نظام هونغ سامرين العميل لهانوي مليئة بالموظفين السابقين من نظام بول بوت الكريه ، بما في ذلك هونغ سامرين نفسه ووزير الخارجية ، هون سن . ويتمثل النفاق المزوج هنا في أن فييت نام أيدت الخمير الحمر قبل وبعد ١٩٧٥ ، عندما كان نظام الإبادة موجوداً في السلطة . وبعد دخول هانوي في نزاع مع الخمير الحمر وظلها لنظامهم عمدت الحكومة الفيتنامية الواداة فظائعهم في محاولة لتحسين صورتها كمنقذ لشعب كمبوتشيا .

ان وجود مثلي كمبوتشيا الديمقراطية في الجمعية العامة ، يوضح أن المجتمع الدولي لن يقبل نظاماً عميلاً في كمبوتشيا تفرضه فييت نام . وكل جهود فييت نام السابقة للطعن في وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية قد هزمتها أغلبية ساحقة في الجمعية العامة . وفي العام الحالي ، تراجع فييت نام حتى عن الطعن في حق كمبوتشيا الديمقراطية في أن تمثل هنا . وقد وسع تشكيل ائتلاف الخمير في ١٩٨٢ من كمبوتشيا الديمقراطية لتضم المجموعات الوطنية التي يقودها الامير سيهانوك ورئيس الوزراء السابق سون سان ، وقد تأثرنا باستجابة شعب الخمير لزعماء هذين الممثلين المحترمين لوطنية الخمير .

وفضلاً عن ذلك ، ففي العام الماضي فر الآلاف اللاجئيين من المناطق التي تسيطر عليها فييت نام للانضمام الى غير الشيوعيين على طول الحدود . ان الاعداد المتزايدة للقوات الموالية للأمير سيهانوك وسون سان يزداد نشاطها داخل كمبوتشيا . وتعطي قيادة هذين الوطنيين المتفانيين شعب كمبوتشيا أملاً متجدداً يتعارض مع الخيار السني بين نظام تسيطر

عليه فييت نام وبين العودة الى الخمير الحمر . وقد رحبنا بوجودهما في الأمم المتحدة . ان المجتمع الدولي سيستفيد من مشاركتهما ومن فرصة الاستماع الى الصوت الحقيقي لوطنية الخمير .

وفي الأصل ، بررت فييت نام غزوها لكهوتشيا بادعا* الرغبة في انقاذ الكهوتشيين من أنفسهم . والان تدعي فييت نام ان السبب في احتلال كهوتشيا هو شعورها بتهدد يمس الصين لها . وهذه التبريرات السهلة والشفافة للعدوان لا يمكن أن تطمس الحقيقة الواضحة وهي أن هانوى قد سعت لثلاثة عقود للسيطرة على الهند الصينية بأكملها . ومنذ قامت الجمعية بدراستها الاخيرة للحالة في كهوتشيا بدأنا نحصل على تقارير مقلقة عن الهجرة الضخمة للفيتناميين الى كهوتشيا ، وهي هجرة تؤيدها هانوى فيما يبدو ، كما تؤيدها سلطات هونغ سامرين . وتكشف وثائق نظام هونغ سامرين الذى تسيطر عليه فييت نام وكذلك تقارير اللاجئين عن أن آلافا من المدنيين الفيتناميين يستقرون الان في كهوتشيا فيما يبدو انه خطة مدبرة طويلة الأمد وضعتها هانوى لتغيير التكوين السكاني للأمة الكهوتشية . ويذكر اللاجئون ان المزارعين وصيادى الأسماك والتجار الفيتناميين يحلون محل الخمير في مناطق الزراعة والصيد الغنية وفي الأسواق . وقد أقر نظام هونغ سامرين بوجود توجيهات تهدد وكعبير عن التأييد الرسمي لهجرة فيتنامية واسعة النطاق .

وعندما يمتزج ذلك بالتغييرات التي يفرضها الفيتناميون على الادارة الكهوتشية ومجتمع الخمير ، فان هذه الهجرة تثير تساؤلات خطيرة حول نوايا هانوى في كهوتشيا . ان فييت نام كثيرا ما صورت في الأساطير الخميرية كتساح يحاول ابتلاع جاره الأصغر . ان محاولات فييت نام استعمار والتهام كهوتشيا تثير المخاوف بين الكهوتشيين حول مستقبل وجودهم فضلا عن استقلال بلدهم .

ان تكلفة الحرب الاجنبية على فييت نام مرهقة للغاية . فهانوى في مأزق مع الصين ، وقد اغتربت عن جيرانها في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ويات معزولة في المجتمع الدولي . ان فييت نام التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار تحتفظ بثالث أكبر جيش في العالم . ويقع عبء ذلك الجهاز العسكري الثقيل ، وتكاليف مغامرات هانوى العسكرية على

كاهل المزارعين الفيتناميين والعمال والذين يدعون للتجنيد ، ومايزال الكثيرون منهم يخاطرون بحياتهم كل عام بالهرب في الزوارق بحثا عن الحرية بدلا من البقاء في فيت نام . أما المساعدة السوفياتية التي تتجاوز بليون دولار في العام ، فانها تدعم الجهد الحربي لفيت نام لكنها تزيد من اعتماد هانوى على موسكو . ونأمل أن تقنع الورطة التي تردت فيها فيت نام في كموتشيا ، قادة هانوى ، في الوقت المناسب ، بأنهم لا يمكنهم اخضاع شعب الخمير . ان العزلة السياسية في الخارج ، والتدهور الاقتصادي في الداخل ، وزيادة الوعي بأن الثمن الذي تدفعه مقابل التأييد السوفياتي والذي يتحمل في التضحية باستقلالها التاريخي ثمن مهبط ، ستؤدي بهانوى في النهاية الى ادراك أن الحل السياسي الشامل للمشكلة الكموتشية سيكون في صالحها على المدى الطويل .

ان الباب مايزال مفتوحا أمام تسوية عادلة ومنصفة . وتتبع الدول الخمس الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا نهجا مرنا وغير ذاتي في هذا الصدد . وتحت قيادة رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، ترسي قرارات الجمعية العامة بشأن كموتشيا وترسي قرارات المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا المنعقد في ١٩٨١ ، أساسا لتسوية سياسية شاملة في كموتشيا تقوم على الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ، واعادة حق تقرير المصير للخمير من خلال انتخابات حرة تشرف عليها الأمم المتحدة ، وعدم التدخل في الشؤون الكموتشية الداخلية . ان كافة العناصر اللازمة للتوصل الى تسوية متوافرة . وسوف تستجيب تلك التسوية للمصالح الأساسية لكافة الاطراف المعنية وتعيد الى الشعب الكموتشي حقه في التحكم في مصيره .

ولا رغبة لأحد - وبالأخص الشعب الكموتشي - في أن يرى عودة المسؤولين عن فظائع ١٩٧٥ - ١٩٧٨ الى السلطة . واذ كانت فيت نام مترددة في الانسحاب لأنها تخشى أن يعود الخمير الحمر الى بنوم بنه اذا ما انسحبت ، فان الرد على ذلك هو أن القرار يوفرا لية صمت خصيما لمنع هذه النتيجة .

ان الفرصة متاحة أمام فيت نام ، والسلم في متناول يدها ، وبالموافقة على الانسحاب من كموتشيا وفقا لأحكام هذا القرار ، يسكنها ان تجعل تقرير المصير للشعب الكموتشي ممكنا وفي نفس الوقت تحمي مشاغلها الامنية المشروعة .

الا أن فييت نام استمرت بدلا من ذلك في محاولة دعم سيطرتها على كموتشيا من خلال العمل العسكري ومحاولة اضعاف الشرعية على نظامها العميل لتفشل الرأي العام العالمي من خلال عمليات انسحاب زائفة للقوات والدعوة للمناقشات بشأن منطقة سلم فسي جنوب شرقي آسيا . وكل هذا يتجاهل المصدر الحقيقي لعدم الاستقرار والتهديد الفعلي للمسلم في المنطقة ، وهو استمرار احتلال فييت نام لكموتشيا .

وقد وجهت البلدان الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا مؤخرا " نداء" بشأن كموتشيا " . ويدعو ذلك النداء هانوى الى البرهنة على صدق رغبتها في السلم بأن تلتزم بانسحاب كامل لقواتها ، ينقذ على مراحل ، من كموتشيا ، خلال فترة محددة يتفق عليها في اطار المفاوضات . ويمكن لهذا المقترح ، الذى يتفق ومبادئ المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا ، أن يحظى بقبول الحكومات التي تتصرف على هدى العقل والتي تسعى حقا الى احياء وخلص الأمة الكموتشية . وسيؤدى ذلك الى أن تكون هناك كموتشيا حرة ومحايدة ، لا تشكل تهديدا لى من جيرانها ، وتحترم الحقوق الأساسية لكل مواطنيها ، وينبغي أن يختتم قادة هانوى هذه الفرصة المتاحة لتحقيق تسوية . وستسمح هذه التسوية ، متى تمت ، لشعب الخمير أن ينصرف - بساعة - الى المجتمع الدولي ، بما فيه الامم المتحدة - الى مهمة اعادة بناء بلاده . وستكون مهمة انعاش كموتشيا ، التي خربها الصراع ، والمجاعة ، والابادة ، والعدوان الاجنبي ، مهمة ضخمة طويلة الاجل . الا أن مهمة اعادة السلام الى كموتشيا أقل ضخامة من ذلك . كما أنها ستؤدى الى انها عزلة فيبت نام دوليا ، وتعيد اليها كرامتها وحريتها في التصرف ، وتتيح لها بدء تضييد جراح اربعين سنة من الحرب وتحسين الظروف المعيشية لشعبها . وكل ما يحتاجه الامر خطوة تجاه القبول بالحل الوسط وما يقضي به العدل . وينتظر العالم ، وفي مقدمته شعب كموتشيا المنكوب الذى عانى كثيرا ، من فيبت نام أن تخطو هذه الخطوة صوب السلام .

السيد شوستوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : مرة أخرى تحيد الجمعية العامة عن العمل الحقيقي المتعلق بالمشاكل الرئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتجد نفسها مضطرة للدخول في مناقشة مسألة أدرجت بطريقة مصطنعة هي مسألة الحالة في كموتشيا . ان الرغبة في توريث الامم المتحدة في بحث الوضع في كموتشيا والتنقيب في سياستها الخارجية لا يعد وكونه محاولة لاستخدام سلطة هذه المنظمة لتغطية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، هي جمهورية كموتشيا الشعبية .

وتؤكد عدم مشروعية مثل هذه المناقشة الحقيقية الماثلة في أن المناقشة تجرى في ظل ظروف يحرم فيها شعب كموتشيا من حق التكلم في الامم المتحدة ، نظرا لأنه ليس مثلا هنا . والآن ، في الوقت الذي اصبح فيه الوضع العالمي متوترا ومتفاقما بدرجاة خطيرة نتيجة لسياسة العدوان والتسلط العسكري من جانب الولايات المتحدة ومعوض الدول الغربية الأخرى ، لا تعدو الضجة الاستغزازية المثاره حول مسألة ما يسمى بالحالة في كموتشيا كونها مجرد وسيلة لبلبلة الرأي العام الدولي وتشتيت انتباه الامم المتحدة عن المشاكل الحيوية الهامة التي ينطوى عليها العمل على منع وقوع كارثة نووية وضمنان سلم وأمن الشعوب . وهذا سبب آخر لاعتراض الوفد السوفياتي على ادراج هذه المسألة في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

اننا نؤيد تماما موقف حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية ، التي تعتبر قيام الجمعية العامة باجراء هذه المناقشة كتعدّد غير مقبول على سيادة ذلك البلد . ونؤيد بحسب مطالبه حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية بطرد أولئك الذين أعطوا لأنفسهم صفة تمثيل كموتشيا الديمقراطية التي لا وجود لها في الواقع في الامم المتحدة . فهم في واقع الأمر لا يمثلون احدا سوى اتباع بول بوت وقوى الخمير الرجعية التي رفضها شعب كموتشيا نفسه والتي تأمرت مع أنصار بول بوت . ان نظام الابادة المسؤول عن افناء اكثر من ٣ ملايين من الكموتشيين الابرياء ليس له مكان في الامم المتحدة . ان الممثل الشرعي الوحيد لشعب كموتشيا هو حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية ، وهي وحدها التي يحق لها أن تتكلم وتصوت باسم كموتشيا في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . واذ كان هناك من يهتم اهتماما حقيقيا بما يحدث في كموتشيا اليوم ، فيمكنه أن يكتشف عن طريق عدة مصادر ، من بينها مصادر غربية ، أن ذلك البلد قد بدأ يتخذ طريقه أخيرا الى الانبعاث بعد الغارات الوحشية التي شنتها عليه السلاح الجوي للولايات المتحدة ، وبعد سنوات عديدة من حكم نظام لون نول العميل غير الشعبي وبعد الابادة الدموية التي قامت بها دكتاتورية بول بوت . فبعد ما تعرض له السكان من ابادة ، وبعد ان كانوا يواجهون خطر المجاعة ، استعادت كموتشيا الحياة السلمية البناءة .

وسيشهد أولئك الذين زاروا كموتشيا أو يعمتزمون زيارتها كيف أن الفلاحين —
الكموتشيين بدأوا يعطون بنشاط من جديد . لقد بدأوا يستزعمون ما مساحته ١٣٠
هكتار من الاراضي التي كانت قد باتت مهجورة في ظل بول بوت . وازداد عدد رؤوس
الماشية خلال أربعة سنوات الى ١٤ مليون رأس . وبلغ ما اصطاده الكموتشيون من
الاسماك في عام ١٩٨٢ حوالي ٧٠ طن ، وتوفر للسكان حاليا احتياجاتهم من الخضر
والفواكه . وقد استؤنف العمل في المقات من المشروعات الاقتصادية والحرفية ، وأعيدت
الاتصالات البريدية ووسائل النقل ، وعاد قطاعا التعليم والصحة الى النمو من جديد .
ويلتحق بالمدارس حاليا مواطن من كل أربعة من المواطنين في كموتشيا . وقد انتظم في
الدراسة عام ١٩٨٣ ، ١٦ مليون طفل كموتشي . وتعمل في كموتشيا حاليا خمسة معاهد
للتعليم العالي . وقد عادت الكتب والصحف للصدور وعادت المؤسسات الثقافية والمسارح
لممارسة نشاطها . وقد كفلت الدولة حرية العقيدة الدينية . وعادت لأرض كموتشيا
المهرجانات الوطنية التي ترمز لعطية انبعاث ثقافة كموتشيا وهي عطية يشارك فيها
جميع السكان من شباب وشيوخ ورجال ونساء .

ان نبض هذه الحياة الجديدة محسوس بصفة خاصة في بنوم بنه ، المركز السياسي والثقافي لكمبوتشيا التي تحتل الآن مكانها الصحيح بين عواصم بلدان الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا . لقد رسم المتكلم الذي سبقني صورة كئيبة عندما وصف الحياة في كمبوتشيا اليوم . وقد كان هذا كذبا وافتراء من البداية حتى النهاية . واني أحسست جميع الأعضاء على ألا يصدقوا كلمات ذلك المتكلم . لقد تفوه بها مثل حكومة تسببت أكثر من أية حكومة أخرى في العالم - في الألم والمعاناة والموت والدمار لشعوب الهند الصينية ، بما فيها شعب كمبوتشيا . ان من تكلم بتلك الكلمات مثل بلد استخدمت النابالم والمواد الكيميائية والسامة لآبادة ملايين من أهالي لاو وكمبوتشيا وفيست نام . ولو كانت حكومة ذلك البلد حكومة ذات ضمير ، لما جاء مثلها الى هذا المنبر ليتفوه بمثل ما قال .

فعلى مر السنوات الخمس تقريبا التي انقضت منذ اقامة جمهورية كمبوتشيا الشعبية اتاحت الفرصة للرأى العام العالمي كي يقتنع باستقرار السلطة الشعبية في كمبوتشيا ومشقة الشعب فيها . ففي ذلك البلد - كما يعلم الجميع جيدا - أجريت انتخابات ديمقراطية للجمعية الوطنية وأصدر الدستور ، وأنشئت اجهزة سلطة الدولة ، وهي تمارس عملها بنجاح مركزيا ومحليا . وهي في طريقها للتغلب على الصعوبات الجسام القائمة في طريق الانبعاث الوطني ، وستفعل ذلك حتما .

وتنتهج حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية نهجا انسانيا قيما يتعلق باللاجئين وهي على استعداد لتسهيل عودتهم الى بلادهم . فقد اعلنت أن هناك فرصة حقيقية متاحة للكمبوتشيين الذين انجرفوا نتيجة للخداع الى القيام بنشاط معاد ضد شعب بلادهم ثم كفوا عن ذلك النشاط ليعودوا فيصبحوا مواطنين كمبوتشيين كاملي المواطنة ، اذا ما عادوا طوعا وافتروا بدستور البلاد .

أما في المجال الدولي ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية بوصفها بلدا غير منحاظه تنادى باستمرار بعلاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول المجاورة ، وتدعو الى تعزيز

السلم والأمن في المنطقة ، بل وفي أرجاء العالم ، وصون الاستقلال الوطني ، والديمقراطية والتقدم الاجتماعي * .

وانه لما يوسف له حقا أن تتورط الجمعية العامة مرة أخرى في مناقشة يأمل مسن اثاروها أن يواصلوا استغلال الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة هي جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وتحقيقا لتلك الغاية ، يتشبثون بالحجة القائلة بأن اطاحة الشعب الكمبوتشي بنظام بول بوت وانغ ساري واخيـوى سامفان الدموي ، وظهور السلطة الشعبية في كمبوتشيا ، أوضاع تشكل تهديدا لأمن تايلند والدول الأخرى الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وتسبب التوتر في جنوب شرقي آسيا . وفي الوقت ذاته ، يجري الدفاع في الواقع ، عن نظام بول بوت ، وتجري محاولات التويه مسن الجرائم التي ارتكها ضد الانسانية ، وتطمس الحقيقة الواضحة التي مفادها ان الشعب الكمبوتشي ، بوضعه حدا لنظام الابادة الجماعية ، قد مارس حقه في الحياة . وكل ذلك يجري داخل جدران منظمة ادانت الابادة الجماعية باعتبارها أبشع جريمة ترتك ضد النوع البشري .

ان السبب الحقيقي للتوتر في جنوب شرقي آسيا - سواء في الماضي ، وفي الحاضر - انما هو تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة وقد برهنت على ذلك بشكل مقنع الحقائق المحددة التي وردت في البيانين اللذين القى بهما كل من السيد سباسيوت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والسيد نفوين كوثاتشي وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، في المناقشة العامة أثناء الجلسات العامة لهذه الجمعية .

ان قوى الامبريالية والقوى المحبة للمهيمنة ، تبذل قصارى جهدها لاستعباد مواقعها التي فقدتها نتيجة لانتصارات شعوب لاو وفييت نام وكمبوتشيا في كفاحها الوطني للتحرر ، وتعمل على احباط جهود تلك الشعوب لبناء حياة سلمية جديدة في تلك البلدان ، وتتجه سياسة تقسيم بلدان المنطقة واثارة المواجهات بينها . ولا يسع المرء الا أن ينزعج

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

من جراء خطط الولايات المتحدة الرامية الى جرد اعضاء رابطة أم شرقى آسيا الى مخططاتها الاستراتيجية العسكرية ، واطفاء الطابع العسكرى على تلك المجموعة ، وهو ما يجب على المساعدة الفعالة من جانب الولايات المتحدة .

ان الولايات المتحدة فى استخدام اساليب الضغط الدبلوماسية والسياسية لبلدان الهند الصينية ، لا تقتصر على استخدام اساليب الضغط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية ، بل تستخدم ايضا اساليب الحرب النفسية ، والاستفزازات المسلحة والانشطة التخريبية الرامية الى زعزعة استقرار تلك البلدان .

هذه هي الحقيقة ، اذا متى استخلصت من الخطابات التي نسمعها هنا الآن من فوق منبر الأمم المتحدة عن احترام سيادة كمبوتشيا وحقوق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير والتسوية السلمية للمشكلة الكمبوتشية . وحتى المساعدة الانسانية التي تقدم بصفة خاصة تحت اشراف الأمم المتحدة تحول لدعم اتباع بول بوت وغيرهم من الخيمير الرجعيين وهما باتهم المسلحة ، التي لجأت الى تايلند ، والتي تقوم بمساعدة السلطات التايلندية ، بشن هجمات كغارات قطاع الطرق على جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولا يسع المرء الا أن يدرك ان الدوائر الحاكمة لبلدان رابطة ام جنوب شرقى آسيا قد استدرجت الى الانغماس في حملة شوشرة معادية للشوعية . لقد انفقوا الكثير من الموارد والجهود لابقاء المشكلة غير القائمة لكمبوتشيا طافية ، وبذلون جهودا يجد ربهم ان يوجهوها الى قضية تستحق مثل ذلك الجهد ، للحيلولة دون الانبعاث الوطني لكمبوتشيا . ويبدو انهم لم يتخلوا عن أملهم في تغيير البنية الاجتماعية لكمبوتشيا ، وفرض ائتلاف اتباع بول بوت والخيمير الرجعيين على الشعب الكمبوتشي .

وقد اتضحت نوعية السياسة غير الواقعية قصيرة النظر للمطالبين بادراج المسألة الكمبوتشية بجدول أعمال الجمعية العامة في مشروع القرار الذي تقدموا به . وليس من الصعب ان ندرك انه اذا وضعت الأحكام الاساسية لمشروع القرار ذاك موضع التنفيذ . فإن كمبوتشيا ستعود مرة أخرى الى حالة من الفوضى والصراع واراقة الدماء والمعاناة وهي حالة

ستؤثر على المنطقة برمتها . وذلك هو ما يمكن ان يترتب اساسا على الانصياع للمطالبسة
بالانسحاب من جانب واحد للمتطوعين الفيتناميين من كموتشيا وترك اتباع بول بوت ومسئ
يحمونهم مطلقى الأيدى . وذلك على وجه التحديد هو ما يرمى اليه مشروع القرار .
وانذا ما نفذت المطالب الواردة في مشروع القرار فان العصابات المسلحة لطفمسة
بول بوت ، التي يعترف بها الآن في الأمم المتحدة باعتبارها الحكومة الشرعية ، سيصبح
من حقها ان تعود الى كموتشيا ولا يمكن ان يكون هناك أدنى شك في ان اتباع بول بوت
سيحاولون الأخذ بتأرهم وسيارسون مرة أخرى الابادة الجماعية ضد الشعب الكموتشسي
في الوقت الذى يوجهون فيه نصل سياستهم العدوانية المسنون ضد بلدان الهند الصينية
الجاورة . ويجب ان يكون واضحا للجميع ان ذلك مالا يمكن السماح بوقوعه .
وليس هناك أى أساس للتأكد - كما يحاول أن يفعل واضعو مشروع القرار - بأن
سبب التوتر في جنوب شرقي آسيا هو وجود القوات الفيتنامية في كموتشيا .

ان فييت نام وكبوتشيا لا تحاولان التعدى على استقلال وسيادة ووحدة أراضي جيرانهما بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا . وكما أكد كبار المسؤولين الحكوميين بجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كبوتشيا الشعبية في البيان الصادر عن اجتماعهم في فينتيان في شباط/فراير من هذه السنة ، سيسحب المتطوعون الفييتناميون من كبوتشيا عندما يتوقف استخدام الأراضي التايلندية كنقطة انطلاق للأنشطة التخريبية ضد جمهورية كبوتشيا الشعبية ، ويتوقف ما يقدم من عون ومساعدة لبول بوت وللخيمير الرجعيين الآخرين .

وكما هو معروف ، فانه بعد الانسحاب الأول لمجموعة قوات المتطوعين الفييتناميين في ١٩٨٢ ، كان هناك في أيار/مايو من هذا العام انسحاب جزئي آخر للمتطوعين الفييتناميين من كبوتشيا وقد أعلن بأنه نظرا لتحسن الموقف ، سيستمر انسحاب المتطوعين الفييتناميين . كل هذه حقائق واضحة وتشهد بالطبيعة المؤقتة لوجود المتطوعين الفييتناميين في كبوتشيا . ومن المعلوم جيدا أن هذه القرارات التي اعتمدها حكومة فييت نام قرارات جادة تنفذ بمنتهى الدقة .

ان الطريق الحقيقي الى الانفراج في جنوب شرقي آسيا واقامة علاقات طبيعية تنبني على المنفعة المتبادلة لا سبيل الى ايجاده عن طريق اتخاذ الجمعية العامة لقرارات مناهزة — نافعة للبعض ومرفوضة من البعض الاخر — كما أنها لا تكمن في تضخيم مشاكل خيالية ، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة . فمشاكل المنطقة يمكن ، بل ويجب ، أن تحل من خلال الحوار بين بلدان المنطقة . ومع ذلك ، فمن الواضح أن البنية الداخلية والحالة في كبوتشيا لا يمكن أن تكونا محل مناقشات دولية ، فهما مسن شأن الكبوتشيين وحدهم .

ان بلدان الهند الصينية كثيرا ما تقدمت باقتراحات محددة لدول رابطة أم جنوب شرقي آسيا . وفي حزيران/يونيه من هذه السنة كرر وزراء خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مؤتمر بنوم بنه عددا من المقترحات البناءة لتمهيد السبيل الى اجراء حوار في المنطقة ، وصيغة خاصة

اقترحوا اجراء حوار مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا يعتمد على القرار السياسي الذي اتخذ في المؤتمر السابع لدول عدم الانحياز الذي عقد بنيودلهي . وهذا الصدد ، قال نائب الرئيس الأول لمجلس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ٢٠ أيلول / سبتمبر من هذه السنة في حفل استقبال أقيم تكريماً لنائب رئيس مجلس وزراء جمهورية كموتشيا الشعبية ووزير خارجيتها السيد هوان سن أن :

" السبب في تحسين المناخ السياسي في جنوب شرقي آسيا راجع الى السياسات التي تنتهجها جمهورية كموتشيا الشعبية مع جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية بغية تحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم واجراء حوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، ونحن نعبر عن تأييدنا لهذه السياسة " .

وقد انعكس النهج البناء الذي تنتهجه بلدان الهند الصينية بطريقة مقنعة فسي الموقف المنهني على النقاط الأربع التي أوجزها وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة . ولا يسع أي فرد يهه ارساء السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا الا أن يوافق على ذلك الموقف الواقعي المعقول . ان الوفد السوفياتي لعلى قناعة بأن القضاء على التوتر في جنوب شرقي آسيا ويجاد مناخ من الثقة وحسن الحوار ، سيكون في صالح شعوب ودول المنطقة ، وملائماً ، فسي الوقت ذاته ، للمصالح العريضة للأمن في آسيا كلها والعالم بأسره . وان بلادنا لتعارض باصرار اساءة استعمال جهاز الأمم المتحدة لساندة مجرمي بول بوت والرجعيين الخميريين والذين يتآمرون معهم ، وتطالب بطردهم عاجلاً من منظمنا . ولن ترقى الأمم المتحدة الى الآمال التي عقدت عليها ، وسوف تجد نفسها ، وقد نحيت جانباً عن عطية التسوية في جنوب شرقي آسيا ، اذا ما أقامت موقفها على الاعتراف بشرعية نظام بول بوت القاسم على الابد .

ومن الضروري وضع حد لأنشطة ما يسمى باللجنة المخصصة المعنية بمؤتمر كموتشيا الدولي التي تعول من ميزانية الأمم المتحدة ، باعتبارها ضد مصالح شعوب الهند الصينية ذاتها ، وضد تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا .
وفي الختام ، فانه بدلا من تقديم العون لفلول عصابات بول بوت خارج حدود كموتشيا ، يتعين على الأمم المتحدة ان توفر المزيد من المساعدة الطموسة لشعب كموتشيا في اعادة بناء بلده .

ونود في الاشارة لهذه النقاط أن نؤكد أيضا أنه من واجب الأمم المتحدة أن تعزز تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا واقامة علاقات حسن جوار طبيعية وتعاون بين بلستان المنطقة ، وصفة خاصة ، تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم اسهامها في اقامة حوار بين سكان الهند الصينية ورابطة أم جنوب شرقي آسيا في سبيل البحث عن تسوية للمشاكل القائمة بينهما ، على أساس المساواة في الحقوق واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحاجة الى أن يأخذ كل بلد منها مصالح البلدان الأخرى في الاعتبار . وسوف نوسد أية جهود من هذا النوع تبذل لتحقيق هذه الغايات .

ونحن نحفظ بحقنا في بيان موقفنا بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب عند ما تنظر الجمعية العامة مسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ان شعب كموتشيا يستطيع أن يعتمد على المساعدة والساندة الشاملتين من جانب البلدان الاشتراكية في ايجاد حل للعديد من المشاكل المعقدة لاعادة بناء وطنه . وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فقد وفر وسوف يواصل توفير المساعدة اللازمة لشعب كموتشيا .
وطى سبيل المثال قدم الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٧٩ مساعدة لجمهورية كموتشيا الشعبية في سبيل اعادة البناء المتكامل لاقتصادها على شكل مساعدة حرة أو قروض طويلة الأجل بخير فوائده لتحويل العمل ، خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، في ٥٠ مرفقا ومجالا من الأنشطة ، وتقدم هذه المعونة بكيفية مخططة على أساس طويل الأمد ، بناء على برامج متفق عليها بين الطرفين تنفيذها لذلك التخطيط وتوريد المعدات والخبراء وتقديم المساعدة في بناء وإعمار مرافق صناعية وفي مجالات الزراعة والنقل والمواصلات اللاسلكية والصحة العامة والتدريب وغيرها من المجالات .

وفي العام الماضي وحده ، صدر ما قيمته ٧٠٨ بليون دولار من البضائع من الاتحاد السوفياتي الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية . كما وردت لكمبوتشيا المنتجات البترولية والسيارات وقطع غيار الآلات والمعدات ومصوبات من المعادن الحديدية والورق والانسجة والصابون وغير ذلك من المنتجات . وفي الوقت ذاته ، استمر توريد سلع بدون مقابل قيمتها الاجمالية ١٦١ مليون دولار . ونأمل أن الذين يساندون عصابات بول بوت ويساعدونها على مواصلة استفزازاتها لجمهورية كمبوتشيا الشعبية لن تغيب عنهم هذه المساعدة السوفياتية ، تلك المساعدة التي لا يعبر عنها بمجرد الكلام بل بالافعال .

وختاماً ، يرغب وفد بلادي أن يعرب عن أمله في أن يسود التفكير السليم في النهاية ، وأن يوضع حد للمناورات الممقوتة بشأن كمبوتشيا التي تقوض هيبة الأمم المتحدة . ان كل المحاولات الرامية الى منع شعب كمبوتشيا من اقامة حياة جديدة والى تحويله عن السبيل الذي اختاره ، هي مجرد اوهام .

ان شعب كمبوتشيا قد قرر النظام الاجتماعي لبلده ، كما انه اختار بنفسه اصدقائه ومن يعتمد عليهم . فما من أحد له الحق في أن يتدخل من الخارج في شؤونه الداخلية . وما من أحد يستطيع أن يؤخر ويعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوتشيا ، فهذه العملية عملية لا رجعة فيها .

السيد ولد حمودي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة

أخرى ، يعرب وفد جمهورية موريتانيا الاسلامية ، مثلما فعل في السنوات الماضية ، عن خيبة امله العميقة ازاء عدم حدوث أي تطور حقيقي مشجع نحو التعبير عن توفّر الارادة السياسية اللازمة لدى طرف أساسي في أية تسوية سلمية للمأساة التي يعيشها الشعب الخميري منذ عام ١٩٧٩ . ومع ذلك وخاصة منذ عام ١٩٨١ ، استطعنا أن نسجل بعض التطورات التي تبشر بالخير وان لم تكن كافية .

أولا ، قام المؤتمر الدولي لكمبوتشيا الذي انعقد هنا من ١٣ الى ١٧ تموز/ يولييه ١٩٨١ في اعلانه وقراره الصادر عن جميع المشتركين برسم الاطار الملائم ، وهو منظمة الامم المتحدة ، والوسيلة المناسبة ، وهي التفاوض من أجل التوصل الى تسوية حقيقية للنزاع ، وبعد ذلك فان تشكيل حكومة ائتلافية ثلاثية في العام الماضي لكمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة الامير سيهانوك قدم الدليل على أن المقاومة تركز على اجماع وطني لشعب الخمير في جبهة وطنية موسعة قادرة على تمثيله .

ان بلادى التي تبدى دائما صداقتها تجاه شعوب الهند الصينية الثلاثة لاو وخميروفيت نام ، تشعر بقلق متزايد ازاء مواصلة الحرب في كمبوتشيا وما يصاحب ذلك من دورة معهودة ، فمن الغزو الى المقاومة الى سلسلة من الفظائع والدمار . ومن أجل ذلك ، فنحن نكرر بأشد من أى وقت مضى تأييدنا لجميع القرارات الصادرة عن هذه المنظمة منذ دورتها الرابعة والثلاثين عام ١٩٧٩ ، من اجل احلال السلام العام في جميع أرجاء شبه الجزيرة ، والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، فيما بين هذه الدول الثلاث .

وفي هذا الصدد ، ننوه بشكل خاص بالنتائج التي توصل اليها المؤتمر الدولي في تموز/ يولييه ١٩٨١ ، وبقرارنا ٦/٣٧ الصادر في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ . ان موريتانيا وهي تشترك في تقديم مشروع القرار A/38/22 بشأن الحالة في كمبوتشيا والمعروض حاليا على هذه الجمعية ، تود ان تذكر بموقفها الثابت تجاه هذه المشكلة . ويقوم هذا الموقف على ضرورة الانسحاب الكامل لجميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وعلى انهاء التدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية لذلك البلد . وفي رأى وفدنا ينبغي على المجتمع الدولي - وجمعيتنا العامة هذه هي التعبير الحقيقي الوحيد له - ان يكفل تحقيق هذين الشرطين المسبقين من خلال الوسائل السلمية التفاوضية . وذلك لكي يتيسر اقرار السيادة الوطنية ، والسلامة الاقليمية لكمبوتشيا الديمقراطية والسماح لشعب كمبوتشيا بأن يقرر مصيره بالاختيار الحر الديمقراطي . ان

المنظمة ان تفعل ذلك ، وتشيا مع رسالتها تكون قد أكدت من جديد المبادئ الأساسية لميثاقها ، نصا وروحا ، والأساس النظري الذي وضعه المجتمع الدولي في شكل العديد من القرارات التي اعتمدها منذ الدورة الأولى للجمعية العامة .

وبذلك نكون قد اسهمنا ايضا في تهدئة التوترات في جنوب شرق اسيا وفي تخفيف معاناة شعوب الهند الصينية الباسلة . ان هذه الشعوب التي نؤكد لها كل تعاطفنا واحترامنا وصادقتنا تستحق كل ما تقدم ، ان أنها قدمت كل التضحيات من أجل حريتها ، وجابهت كل الصعوبات منذ ١٩٤٥ ، وليس من قبيل الصدف ان ذلك العام هو نفسه مجرد العام الذي وقع فيه الرواد المؤسسون لمنظمتنا على ميثاقها .

السيد لنغ كنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : انها المرة

الخامسة التي تنظر فيها الجمعية العامة في مسألة كمبوتشيا التي هي مسألة محل اهتمام عالمي ، وقد صدرت بأغلبية ساحقة في الدورات الاربع الماضية قرارات تدعو الى الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من كمبوتشيا كي يتمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير بعيدا عن أى تدخل خارجي . ان كل ذلك يعكس القلق العميق للمجتمع الدولي ازاء الحالة في كمبوتشيا ، ويمثل صوت العدالة من جانب دول العالم الثالث العديدة وشعوبها . ومع ذلك ، تنتهك القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للجمعية العامة . ان السلطات الفيتنامية قد رفضت سحب قواتها من كمبوتشيا وهنا تكمن جذور الفشل في ايجاد حل عادل لمسألة كمبوتشيا . وبالتالي فان ثمة مهمة ملحة تجابه المجتمع الدولي اليوم هي ايلاء المزيد من التأييد لجميع قطاعات القوات الوطنية في كمبوتشيا في كفاحها ضد العدوان الاجنبي ، وكشف الحيل المختلفة التي تلعبها السلطات الفيتنامية في موضوع كمبوتشيا ، بحيث نجبر فيتنام على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وعلى أن تسحب دون شرط قواتها المعتدية من كمبوتشيا .

وفي السنة العاضية ، صعد شعب كمبوتشيا وقواته المسلحة في كفاحها رغم كل المعاناة ودمرا الهجمة الخامسة التي قامت بها قوات فييت نام خلال موسم الجفاف ان حكومة الائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة الامير نوردم سيهانوك قد خاضت المحن القاسية على الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، وشدت تعاونها ووحدتها مع جميع قطاعات القوات الوطنية ، ووسعت من نفوذها في الداخل وفي الخارج ، وشجعت التطور الناجح لكفاح شعب كمبوتشيا ضد العدوان الفييتنامي دفاعا عن وطنه . ان بروز هذا الوضع الجديد أمر مشجع للغاية .

ومع ذلك ، ما زالت السلطات الفيتنامية متمسكة بصورة متعنتة بسياستها العدوانية ضد كمبوتشيا ، على الرغم من الصعوبات المتزايدة التي تواجهها في ميدان القتال ، والعزلة المتزايدة على الصعيد الدولي وتناقص التأييد الداخلي لسياستها التوسعية . وتحتل القوات الفيتنامية المعتدية اجزاء كبيرة من الاراضي الكمبوتشية وتستمر في شن الهجمات الوحشية على المناطق المحررة من كمبوتشيا في محاولة يائسة لتدمير القوات الكمبوتشية الوطنية كما تستمر في قصف معسكرات اللاجئين والقرى بالقنابل وتقتل بذلك اللاجئين الابرياء والمدنيين السلميين . كما تشن المرة تلو المرة هجمات داخل الاراضي التايلندية . وقد اكدت في مناسبات كثيرة احتلال "تصعيد الصراع" و"تساع نطاق المنازعات" ، وذلك في محاولة للقيام بتهديد عسكري وعطية ابتزاز ضد تايلند والبلدان الاخرى الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا .

ومن الجدير بالذكر حقيقة انه خلال السنوات القليلة الماضية ، قامت فيت نام بنقل مئات الآلاف من الفيتناميين الى كمبوتشيا للاستيطان هناك عملا على استيعاب الأمة الكمبوتشية ونهب مواردها الطبيعية والتعجيل بتنفيذ مشروع "الفتنة" . وتلك مؤامرة خبيثة لاستمرار احتلال كمبوتشيا . وتدعي السلطات الفيتنامية ان عطية توطين الفيتناميين في كمبوتشيا تجري بموافقة حكومة بنوم بنه . الا ان الحكومة مجرد عميل لفيت نام ، وموافقتها ليست الا صيغة اخرى من صيغ الموافقة الاتية من هانوى . ومثل ذلك الادعاء لا يؤدي الا الى الابانة ، بشكل غير مقصود ، عن اعتراف السلطات الفيتنامية بحقيقة عطية "الفتنة" في كمبوتشيا .

وباستمرار حربها العدوانية ضد كمبوتشيا ، تتحدى السلطات الفيتنامية قرارات الامم المتحدة بطرق عديدة . وبالإضافة الى الحيل القديمة كشر اسطورة "الخطر الصيني" والدعوة الى "حوار جماعي" بين الهند الصينية والبلدان الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، حاولوا هذا العام باستماتة استخدام عدد من الحيل الجديدة بغرض خداع الرأي العالمي وتخليص انفسهم من العزلة .

احدى تلك الحيل الجديدة اختراع أكذوبة مؤداها ان السألة الكموتشية موضوع بين الصين وفيتت نام . ويتذكر الجميع تطام بأن السألة الكموتشية لم تظهر الا بعد غزو كموتشيا واحتلالها بالقوة المسلحة من جانب فيتت نام في نهاية عام ١٩٧٨ . ان الغزو السلاح لكموتشيا بواسطة فيتت نام هو احتلال عسكرى لدولة مجاورة عن طريق استخدام القوة العسكرية . وهي خطوة حاسمة في مشروع فيتت نام لاقامة " اتحاد فيدرالي بالهند الصينية " ، تلقى تأييدا من دولة عظمى ، على ان يتم بعد ذلك التوسع نحو جنوب شرقي آسيا . واذ تفعل ذلك فهي لا تنتهك استقلال وسيادة كموتشيا فحسب ، بل وتخلق تهديدا خطيرا للسلم والأمن في جنوب شرقي آسيا وآسيا بأكملها . ومن ثم فان السألة الكموتشية هي سألة كفاح الشعب الكموتشي ضد العدوان الفيتتامي وقضية نضال البلدان الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا والصين وجميع البلدان والشعوب الاخرى المحبة للعدل ضد العدوان ومن اجل السلام في جنوب شرقي آسيا والعالم ، وهي ليست بحال قضية ثنائية بين الصين وفيتت نام ، كما انها ليست قضية اقليمية بين البلدان الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية .

وفيط يخص العلاقات الصينية الفيتتامية ، فان تقاليد الصداقة التي تربط بين شعبي البلدين تقاليد عريقة ترجع الى أمد طويل . والجهود التي قامت بها الحكومة الصينية وشعبها لتدعيم وتقوية تلك الصداقة معروفة للجميع ، وقد اعترف بها زعما فيتت نام انفسهم . وبالطبع ظهرت بعض المشاكل والخلافات بين الدولتين ولكن لم يحدث التدهور السريع في العلاقات بينهما الا بعد فزو فيتت نام لكموتشيا . ومن السهل الوقوف على اسباب ذلك . وتتمثل تلك الاسباب في اصرار الصين على معارضة السياسة العدوانية والتوسعية لفيتت نام ، والتأييد الحازم للشعب الكموتشي في نضاله ضد العدوان الفيتتامي مدفاط عن استقلاله وسيادته ، والتسك بعدالة القضية الكموتشية بالتعاون مع المجتمع الدولي .

وفي الوقت الراهن ، أصبحت مسألة كموتشيا دون شك عقبة رئيسية امام اعسادة العلاقات الطبيعية بين الصين وفيت نام ، ولهذا السبب اوضحت حكومة الصين مرارا ، بأن الجانب الصيني سيكون على استعداد للدخول في مباحثات لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، بشرط ان تتعهد فيت نام بالانسحاب غير المشروط من كموتشيا . وتتخذ خطوات عملية لتحقيق ذلك الهدف . كما توافق الصين على ضرورة اجراء استفتاء في كموتشيا الجديدة المستقلة بعد انسحاب القوات الفيتنامية لانتخاب حكومتها ، تحت اشراف الامم المتحدة . وتأمل الصين ان تقيم الحكومة المنتخبة علاقات صداقة وحسن جوار مع جميع الدول المجاورة بما في ذلك فيت نام . ويوضح كل ذلك الموقف العادل للصين التي لا تسعى الى مكاسب انانية لها . ومن الواضح ان مسألة كموتشيا ليست قضية بين الصين وفيت نام كما تريد السلطات الفيتنامية اقناعنا به . وتلك الحجة من قبلها ليست الا محاولة لتغطية العدوان الفيتنامي على كموتشيا .

اما الحيلة الثانية فهي مهزلة "الانسحاب الجزئي للقوات" ، ومنذ ان اكتشف المجتمع الدولي وأدان خدعة ذلك "الانسحاب الجزئي للقوات" في العام الماضي ، لم تدخر السلطات الفيتنامية وسعا في احداث ضجة كبرى حول تكرار نفس الخدعة في أيار/ مايو الماضي ، واقامة اشكال متنوعة من الاحتفالات التي تتصف بالجمجمة الكبيرة في كل من بنوم بنه ، ومدينة هوشي منه . بل انها قامت بدعوة بعض المراسلين الاجانب الى تلك الاحتفالات . وعلى كل ، فطبقا لتقارير شهود العيان من المراسلين الاجانب لم يحضر الاحتفالات سوى ٥٠٠ شخص . وبهذا المعدل سوف يتطلب انسحاب قوات فيت نام المعتدية من كموتشيا اكثر من مائة عام . واكثر من ذلك تؤكد الحقائق ان كل ما فعله الفيتناميون لم يكن اكثر من الاستغناء عن احدي حامياتهم ، وانه من قبيل الخداع ان يوصف ذلك بانه انسحاب للقوات .

وانا ما توافرت الرضبة الصادقة لدى فيت نام في تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وتعهدت بسحب جميع قواتها من كموتشيا ، قد يصبح من الممكن النظر

في سحب القوات على دفعات كأسلوب محدد لسحب القوات ، ولكن يجب وضع برنامج زمني واضح لسحب القوات ، يخضع للرقابة والاشراف ولا يستغرق تنفيذه وقتا طويلا . وفي الوقت ذاته لا يجب ارسال قوات الى كموتشيا مرة اخرى بأى شكل وتحت أية ذريعة . وتلك هي الطريقة الوحيدة لابتداء الرغبة الصادقة في سحب القوات . والا اصبحت عطية لا معنى لها ولا اية دلالة حتى اذا ما اطلقت السلطات الفيتنامية على قواتها المعتدية اسما افضل عن " المتطوعين " او اقامت احتفالات اضخم واكبر للاعلان عن عطية الانسحاب .

والحيلة الثالثة ادعاء فييت نام انها تؤيد استقلال كموتشيا وحيادها وعدم انحيازها ، وان فييت نام تعمل على تحقيق نفس اهداف البلدان الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا . الا ان استقلال كموتشيا ووضعها الحيادي وغير المنحاز وفقا لما تدعو اليه حكومة الصين والمجتمع الدولي يرتكز اساسا - كما هو معروف للجميع - على الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كموتشيا وتقرير الحيز للشعب الكموتشي .

لقد أرسى ذلك صراحة في القرارات السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة .
ومن جانب آخر ، فالذى تقصده السلطات الفيتنامية باستقلال كمبوتشيا وحيادها وعدم
انحيازها هو اضافة الشرعية على نظام هنغ سامرين العميل ومطالبة المجتمع الدولي
بالاعتراف باحتلال فييت نام لكمبوتشيا كأمر واقع . وبالرغم من أن الصيغة تتطابق لغويا ،
الا أن هناك تناقضا في المعنى . فان كانت فييت نام تهيد حقيقة استقلال كمبوتشيا
وحيادها وعدم انحيازها ، فلماذا رفضت تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ؟
لقد اضطر نغوين كو ثاتش وزير خارجية فييت نام أن يعترف بأنه على الرغم من تشابه
الصيغة المقدمة من فييت نام مع صيغ البلدان الاخرى ، فلا يجب أن يأول ذلك على أنه
تطابق في المواقف ، لأن بعض الصياغات تتشابه في المظهر فقط . فملاحظاته تكذب
ادعاء فييت نام بأنها " تهيد استقلال كمبوتشيا وحيادها وعدم انحيازها " .

لقد استمرت حرب فييت نام العدوانية لمدة خمسة سنوات تقريبا ، وهي حرب
لا تتسبب في مشاق عديدة تجل عن الوصف للشعب الكمبوتشي فحسب ، بل وتشكل أيضا
تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . وكلل البلدان والشعوب
المحبة للسلم المتسكة بالعدل في العالم ، تأمل حكومة وشعب الصين باخلاص التوصل
الى تسوية معقولة عادلة لسألة كمبوتشيا في وقت قريب ، حتى تستعيد استقلالها الوطني
وسيادتها وسلامتها الاقليمية في أقرب وقت ممكن ، ويتاح لشعب كمبوتشيا أن يعيش من
جديد حياة سعيدة في سلام ويتمكن شعب فييت نام الذي عانى هزات الحرب لعشرات
السنين ، من اعادة بناء وطنه بصورة جديدة . ومع ذلك ، ومن اجل استمرار احتلالها
لكمبوتشيا ، تحدت السلطات الفيتنامية طيلة الوقت قرارات الامم المتحدة وعلان المؤتمر
الدولي المعني بكمبوتشيا ولم تبد حسن النوايا بسحب قواتها من كمبوتشيا . وازاء هذه
الحقيقة الصارخة ، لا يسع المجتمع الدولي الا ان يتخذ كل اجراء ممكن وفقا لقرارات
الامم المتحدة ومبادئ اعلان المؤتمر الدولي لكشف وادانة جرائم ومخططات المعتديين ،
وتقديم الدعم القوي بكل الطرق لشعب كمبوتشيا في كفاحه من اجل التحرر الوطني . ذلك
هو السبيل الصحيح للتوصل الى حل مبكر لسألة كمبوتشيا .

وتأمل حكومة الصين ، أنه بالالتزام بالبعد الذي كرسته الدورات السابقة للجمعية العامة بوجوب سحب فييت نام لقواتها من كمبوتشيا عملا على تمكين ذلك الشعب من تقرير مصيره ، ان تقدم الدورة الحالية للجمعية العامة اسهامات جديدة في تهيئة الظروف من أجل تسوية مسألة كمبوتشيا ، والنهوض بالعدالة والكرامة البشرية وصيانة ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية . اننا نقدر مشروع القرار المشترك الذي قدمته بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا مع دول اخرى ، وندعو جميع الدول الاعضاء* أن تقدم تأييدها لهذا المشروع .

السيد الاتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحقيقة

الصارخة لهذا النزاع وهذه المأساة الانسانية في كمبوتشيا لا تزال مصدرا من مصادر القلق العميق بالنسبة للمجتمع الدولي ، وصورة خاصة للبلدان المجاورة في منطقة جنوب شرقي آسيا ، ان الحقيقة المتحلة في ان هذا هو العام الخامس على التوالي الذي تناقش فيه الجمعية العامة مصير هذه الامة المعذبة ، تعد تذكرة حيّة على ذلك . وخلال هذه السنوات ، بذلت منظمتنا كل ما في وسعها للتوصل الى حل سياسي ، الا ان القرارات المتعاقبة التي صدرت في هذا السياق لم تلق أى اهتمام ، فالقوات الاجنبية مازالت في كمبوتشيا حتى الآن ، ومازال شعب كمبوتشيا محروما من ممارسة حقه الثابت في تقرير مصيره ومستقبله في ظل حكومة يختارها . وعلاوة على ذلك ، فان الوضع في كمبوتشيا لا يزال مصدرا أساسيا للتوتر في جنوب شرقي آسيا اليوم ، ويشكل عقبة خطيرة أمام ظهور أنماط جديدة من العلاقات التي تنبني على التأزر والتعاون المتبادل في منطقة ظلت لفترة طويلة ومازالت ، مسرحا للصراعات الطاحنة والتدخل من جانب الدول العظمى .

لقد انتعشت آمالنا في التوصل الى تسوية سلمية عند ما قام المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد في ١٩٨١ وحضرته غالبية الدول الاعضاء* ، باعتماد اعلان وقـرار يوفر اطارا متوازنا ومنصفا ، الى جانب العناصر ذات الصلة ، لبلوغ هذه التسوية . وقد وجدت اندونيسيا مدعاة للارتياح في تأييد حركة عدم الانحياز الدعوة الى حل سياسي شامل يضمن الاحترام الكامل لسيادة واستقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية . لقد شددت

حركة عدم الانحياز على حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه بمنأى عن اعمال التدخل والانقلابات والقهر .

وبالرغم من اتفاق الآراء على المستوى العالمي حول وسائل التوصل الى حل لمشكلة كمبوتشيا ، والتأكيد التام من جانب المجتمع الدولي على المبادئ الاساسية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فاننا لم نقتررب من التسوية بأكثر مما كنا منذ خمس سنوات .

ونتيجة لذلك ، مازال شعب كمبوتشيا مرغما على مواصلة كفاحه لتحرير بلده . ان الشجاعة والصدور اللذين يتسم بهما هذا النضال في مواجهة هذه الاحداث الجسام ، منشأهما أنه شعب يكافح من أجل بقاءه كأمة .

لقد تعززت المقاومة الوطنية الآن من خلال تشكيل حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير نوردوم سيهانوك . ان وطنية الامير سيهانوك وتفانيه في خدمة استقلال ووحدة اراضي كمبوتشيا تملو على كل شك ، مثلما هو الحال بالنسبة لمكانته الدولية . لقد كان البيان الذي ألقاه في الجلسة العامة للجمعية العامة منذ ايام قليلة تأكيدا قويا على اصرار حكومته على استعادة سيادة وعدم انحياز كمبوتشيا . وترى اندونيسيا أن تشكيل هذه الحكومة الائتلافية وزيادة فعالية عطها ، تطور حاسم يدل دلالة واضحة على وحدة العزم بين كل القوى الوطنية لتخليص بلدها من الاستعمار الاجنبي . ان موثوقية ومشروعية هذه الحكومة الائتلافية أمر يعترف به المجتمع الدولي على نطاق واسع ، ويتأكد من جديد بقبول وثائق تفويض ممثلها في هذه الجمعية دون تصويت .

لقد أشارت بعض الوفود الى قرار مؤتمر القمة السابع لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي الذي يقضي بترك مكان كمبوتشيا في هذه الحركة شاغرا . بيد أنه ينبغي أن نتذكر أن هذا القرار اتخذ لأول مرة في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا وكان متافيا مع اجراء أساس من اجراءات عدم الانحياز ، هو وجوب اتخاذ القرار باتفاق الآراء . وفي ذلك الوقت ، حرمت كمبوتشيا من حقها في شغل مكانها لوجود معارضة واضحة وقوية من جانب عدد كبير من الدول الاعضاء في الحركة .

وصحيح أنه في نيودلهي لم يكن ممكنا التوصل الى توافق الآراء الذي يتيح عكس هذا الترار الخاطئ ، لكن مؤتمر القمة أصدر تعليماته لمكتب التنسيق بمواصلة بحث الموضوع ، والتقدم بتوصياته بشأن الحل الى اجتماع وزراء الخارجية في ١٩٨٥ . فهذه القضية الخلافية ما زالت اذن قيد البحث والدراسة داخل حركة عدم الانحياز . ومقعد كمبوتشيا الشاغرا لا سبيل الى اعتباره بحال قرارا نهائيا لهذه الحركة .

وفي أعقاب الغزو والاحتلال الأجنبي ، كان على شعب كمبوتشيا أن يتحمل معاناة وحرمان ليسرلهما مثل وقد فرّت أعداد كبيرة من اللاجئين الكمبوتشيين الى تايلند أو الى الحدود التايلندية الكمبوتشية ، بحثا عن الغذاء والأمان . ان القتال المستمر وعدم الاستقرار أثارا مرة اخرى التوقع الوشيك لتحرك جديد لآلاف الكمبوتشيين الى تايلند التي تحملت عبئا ثقيلًا ووصلت امكاناتها لتقديم تسهيلات للاجئين الى أقصى حدودها . ورغم أن ذلك ترتب عليه تشريد الآلاف من القرويين التايلنديين وألقى عبئا ثقيلًا على عاتق حكومة تايلند ، الا أنها تمسكت بثبات بالتزاماتها الانسانية وواصلت تيسير برامج المعونة الانسانية . ان حكومة تايلند تستحق ثناءنا الكامل ونأمل أن يستمر اللاجئين الكمبوتشيين والسكان التايلنديون على الحدود في تلقي المساعدة الدولية التي تشتد حاجتهم اليها .

وان كان يحزننا تدفق المزيد من اللاجئين الى الحدود التايلندية ، فإن انتباهنا قد اتوفته مؤخرا تقارير عن ادخال مستوطنين فييتناميين جدد في كمبوتشيا وقد أشار الأمير سيهانوك في بيانه الى أن الرقم هو ٦٠٠ وقد تكون التقديرات المتعلقة بالأرقام الحقيقية موضع خلاف ، لكن واقعة التدفق المتزايد للمستوطنين الفيتناميين في كمبوتشيا لم ينفها أحد . واذا سمح لهذا التدفق أن يستمر بالمعدل المدعى ، فانه سيفرض تغييرات ديموغرافية ستهدد سلامة وهوية كمبوتشيا كأمة .

ولم يتعد اندونيسيا والبلدان الاخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عدم التمكن من تحقيق تقدم ملموس حتى الآن ، فواصلت جهودها سعيا الى حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية التي تشكل في الوقت الحاضر عقبة رئيسية في طريق السلم الاقليمي والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وفي اجتماعهم السنوي الذي عقد في حزيران / يونيه الماضي في بانكوك أعاد وزراء خارجية دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التأكيد على ندائهم من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة على أساس العناصر الواردة في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

ونحن في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على ثقة من أن هذه العناصر تتيح نهجا أكثر انصافا لبلوغ الحل لأنها تكفل أن تصبح كمبوتشيا من جديد دولة مستقلة ذات سيادة وثير منحازة ؛ مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لكل دول المنطقة بما في ذلك فييت نام ولاو . ان استعادة كمبوتشيا لسيادتها وسلامتها الاقليمية ، مازال القضية الأساسية . وعلى ذلك فان كل الجهود لا بد أن تركز على انسحاب كل القوات الأجنبية من الأرض الكمبوتشية واقامة حكومة يختارها الشعب عن طريق انتخابات تجرى تحت رقابة دولية ويشارك فيها جميع الكمبوتشيين وكل المجموعات السياسية .

وبينما تلتزم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التزاما بهذه الأهداف السديسة . فانها قد أظهرت المرة تلو المرة مرونتها فيما يتعلق بالاطار والعملية التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف . وفي هذا السياق أود أن أشير الى البيان المشترك الذي صدر مؤخرا وتم تعميمه بالتالي في الوثيقة A/38/441 كوثيقة رسمية للجمعية العامة . ويشمل ذلك البيان مناشدة فييت نام بصفة خاصة والدول العظمى والدول الاخرى المعنية مجددا بأن تشترك مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بذل جهود مكثفة لتحقيق حل عادل يمكن بمقتضاه أن تقوم كمبوتشيا مرة اخرى كدولة مستقلة ذات سيادة واقعا كما هي تانونا .

وعلى وجه التحديد أعاد البيان تأكيد رغبة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مناقشة الخطوات الأولية الممكنة التي يمكن اتخاذها سعيا للتوصل الى تسوية شاملة . ويمكن أن تتضمن هذه الخطوات انسحاب القوات الفييتنامية على مراحل على أساس اقليمي في اطار زمني محدد كجزء من انسحاب كامل ؛ واحترام وقف اطلاق النار في المناطق التي يتم اخلاؤها والتي يمكن أن تشكل حينئذ مناطق آمنة للمدنيين الكمبوتشيين

الذين اتطلعوا من أراضهم وذلك تحت رعاية مفوضية اللاجئين بالأمم المتحدة؛ وادخال قوات حفظ السلام أو مجموعات المراقبين للتأكد من القيام بالاندحابات واحترام وتصف إطلاق النار والناطق الآمنة .

ولا سبيل الى التول بأن لهجة البيان المشترك أو نواياه تصد بها الجاهية أو الادانة، لأننا في رابطة أم جنوب شرقي آسيا لا يمكن أن نعتقد أن الهدف القمشل في وجود كمبوتشيا في سلام مع نفسها ومع جيرانها، متحررة من التدخل الأجنبي والمناورات الخارجية، يمكن أن يؤدي الى خلاف مع أحد . وتأمل اندونيسيا باخلاص أن تلبى هذه المناشدة المشتركة من قبل رابطة أم جنوب شرقي آسيا بنفس الروح البناءة التي طرحت بها .

وفي هذا السياق، فاننا نشاطر الأمين العام ثلته الذي أعرب عنه في تتريره ازاء الفشل المستمر في تحقيق تقدم حاسم صوب تضييق الخلافات على الجوانب الضمنية للمشكلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى مزيد من التوتر والتردى للحالة في كمبوتشيا . ان وفد بلادي مدين بحمق للأمين العام وممثله الخاص السيد رفيع الدين احمد لتفانيهما في البحث عن حل سلمي للنزاع تمشيا مع مبادئ الميثاق ونزارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقديرنا لرئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا السيد فيليبالد باهر ورئيس اللجنة المختصة السفير ساري من السنغال لجهودهما الدؤوبة للاسهام في نفس الهدف . وما من شك في أن فييت نام تعرف، أكثر من أية دولة اخرى في المنطقة، التكاليف والآثار المترتبة على النزاع المستمر والاستقطاب في جنوب شرقي آسيا فهما بدورهما سيؤديان الى مزيد من التوتر، ومزيد من التضحيات، وتكثيف تدخل السدول العظمى وزيادة حدة الخلافات في المنطقة . وتنظر اندونيسيا الى هذا الاحتمال بقلق عميق حيث أننا نعتقد أن هذا النهج لن يكون لصالح أية دولة في جنوب شرقي آسيا .

ولهذا تأمل حكومتني أن تعترف غيبت نام بأنه من صالحها أن تنضم الى الجهود الدولية المبدولة لتحقيق تسوية تفساوضية لتحقيق هذا الهدف ، وان تبدى مرونة واعداد اكبر لبدء عملية حوار وتناوض حقيقية .

ولقد رحبت اندونيسيا دوما ببنكرة الحوار الشائني والمشاوورات بين دول رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، ونبيت نام ولاو. ولكن المشاوورات الاقليمية وحدها ، مع ذلك ، لا يمكن أن تؤدي الى حل سياسي شامل . ومن الواضح والحقيقي أن غيبت نام ترى أن الحل السلمي الدائم والعاادل لن يكاد يكون ممكنا الا بتساوون بعض الدول العظمى الخارجة عن المناطقة . وبالتالي ، فان اندونيسيا والدول الاخرى الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا تمسكت باستمرار بأنه لن يتسنى التوصل الى حل سياسي بأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لكافة الأطراف المعنية الا في اطار مؤتمر دولي واسع التمثيل ، كما هو وارد في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

ولقد كرس مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.2 لتلك الاهداف . وسيتيح لنا تطبيقه الفرصة لبدء مهمة استعادة الهدوء والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا ، ومن ثم يفتح الطريق لاقامة منطقة سلم وحرية وحياد . كما سيؤكد اعتماد هذه الجمعية له التزامنا المشترك بالحل السلمي للمنازعات داخل منظومة الامم المتحدة .

السيد فوان توان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان موقف فييت نام ودول الهند الصينية ، مثله مثل موقف العديد من البلدان الاخرى التي طلبت الكلمة في اطار البند ٢٣ ، هو معارضة مناقشة الجمعية العامة لما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، ورفض اي قرار تتعذه وأي ترتيب تعده بشأن هذه المسألة وذلك للاسباب الثلاثة الاساسية التالية .

أولا ، لان اي مناقشة بشأن كمبوتشيا بخير موافقة حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة ، تعتبر تدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية لذلك البلد وانتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة .

ثانيا ، لان الامم المتحدة مصممة على الاعتراف بعصاة بول بوت التي قتلت اكثر من ٣ ملايين من الكمبوتشيين ، والتي كانت ولا تزال عصابة من المجرمين المدانين بممارسة الابداء ، أيا كان الاسم الذي تطلقه على نفسها ، بمدعاة انبا الممثل لشعب كمبوتشيا . وانه لما يدعو الى السخرية وينافي الاخلاق ان نجد هؤلاء المجرمين الذين كانت تنبؤي معاقبتهم بشدة طبقا للقانون الدولي وقد باتوا مصرحا لهم بالاشترك في مناقشة مسألة كمبوتشيا والتصويت عليها .

ثالثا ، لان هذه المناقشة حول كمبوتشيا ، رغم المعارضة المحلنة من احد الاطراف المعنية مباشرة ، لن تؤدي الا الى تفاقم المواجهة وبالتالي ستتعارض مع الرغبة المشتركة لشعوب جنوب شرقي آسيا وغالبية بلدان العالم في ان تسوى النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ومن خلال الحوار على اساس متكافئ . ولا يستفيد من

موقف المواجهة في جنوب شرقي آسيا الا الصين ، التي تعكف على حفز بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا الى معارضة بلدان الهند الصينية الثلاثة تعزيزا لسياستها التقليدية الرامية الى التوسع تجاه جنوب شرقي آسيا .

بعد الاستماع الى بيانات بعض الوفود وبعد قراءة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.2 حول الحالة في كمبوتشيا ، يرى وفد فييت نام ان عليه ان يوضح النقاط التالية . من الذي يدوس بالاقدام حق أمة كمبوتشيا في تقرير مصيرها ؟ من المسؤول عن العدوان ضد شعب كمبوتشيا وتدبير المذابح له ؟ من الذي يستخدم لاجني كمبوتشيا كدرع لحماية اولئك الذين ارتكبوا جريمة الابداء ؟ من الذي يستخدم مواطنيه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؟

ان الاجابات على هذه الاسئلة واضحة جلية . أولا ، ان اولئك الذين يحثوننا على الدفاع عن حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير هم نفس الذين عارضوا ومازالوا يعارضون لا مجرد ممارسة ذلك الشعب لحق تقرير المصير ، بل ويعارضون أقدس حق لذلك الشعب أي حقه في الحياة والتمتع بالسلم في ظل الاستقلال والحرية . وأولئك ، في الواقع ، هم سلطات بكين ، التي تحمي عصاة بول بوت وتضع لها مخططاتها . وعلاوة على ذلك ، كانت الولايات المتحدة الامريكية هي التي ألقت منذ وقت ليس ببعيد ملايين الاطنان من القنابل والمواد الكيميائية السامة عملا على اباداة شعب كمبوتشيا ، وبلدان الهند الصينية الاخرى ، وتعمل الان بالتواطؤ مع الصين في سياستها العدوانية ضد بلدان الهند الصينية ؛ ان الولايات المتحدة هي التي تستخدم في هذه اللحظة تفوقها العسكري المطلق لغزو بلد يقل عن حجم الولايات المتحدة ألف مرة ، لسبب بسيط هو ان شعب غرينادا يرفض الخضوع لهما تحاول الولايات المتحدة ان تمليه عليه ، مصمما على السير في طريق التنمية السدى اختاره بمحض حريته . وبعد الاطاحة بزمرة بول بوت وطردها من كمبوتشيا ، واصلت

الولايات المتحدة الانفاق على عصابات بول بوت وتدريبها وتزويدها بالمعدات فـي " ملاذات " آمنة على الجانب الاخر من الحدود حتى يمكن ارسالها الى كمبوتشيا لتقوم بتخريب جهود شعبيها لاعادة بناء أمته . وفي منتصف عام ١٩٨٢ ، اخذت الولايات المتحدة على عاتقها ، بالتعاون مع بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، خلق ما يسمى بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية . وعينت هذا رئيسا وذاك رئيسا للوزراء ، في محاولة فاشلة لاخفاء الوجه المشين لعصابات بول بوت خلف قناع تجميلي رخيص .

ثانيا ، ان تاريخ القرون الماضية والعقود الاربعة الاخيرة يوضح ان بلدان الهند الصينية الثلاث لم ترتكب العدوان ايدا ضد اي بلد آخر ؛ وانما كانت ، على العكس ، ضحية للعدوان الخارجي من جانب الاقطاعيين ، ودعاة التسلط العسكري ، والمستعمرين ، والامبرياليين والمطلعين الى الهيمنة من الامم القوية . ان تضامن الكفاح والتعاون في جميع المجالات بين بلدان الهند الصينية الثلاثة التي تعرضت لنفس النكبات هو سلاحها النافذ والفعال في كفاح كل شعب لمحاربة ودحر العدو المشترك ، والدفاع عن استقلال وسيادة بلده . ولقد جاء المتطوعون الفيتناميون الى كمبوتشيا بهذه الروح لمساعدة شعبيها على مقاومة المستعمرين والامبرياليين وعصابات بول بوت العميلة ليكين المشتغلة بالابادة . ولقد انسحبوا من كمبوتشيا فـي مناسبتين سابقتين ؛ وسيكرر نفس الشيء مرة اخرى هذه المرة ، ان المتطوعين الفيتناميين ينسحبون تدريجيا ، وسينسحبون تماما من كمبوتشيا بمجرد ضمان أمن جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان المطالبة فييت نام بأن تسحب متطوعيا سحبا تاما من كمبوتشيا ، في الوقت الذي تظل فيه الصين وبلد مجاور لكمبوتشيا متواطيا مع الصين ، ومع عصابات بول بوت ، متمتعة بحرية الحركة تماما ، لا مؤدى له الا اتاحة كل تسهيل ممكن للصين لاعادة عصابة بول بوت الى كمبوتشيا مسترة تحت لقب الحكومة الائتلافية ، واخضاع شعب كمبوتشيا من جديد للابادة الجماعية .

لماذا تلزم تلك القوى المطالبة بالانسحاب الفوري والتام للمتطوعين الفييتناميين من كمبوتشيا الصمت ازايا احتلال القوات الصينية لجزء من الأرض الفييتنامية ، واعتزامها البقاء هناك ، ولماذا تلزم الصمت أيضا ازايا اقامة الولايات المتحدة وبلد آخر من بلدان رابطة الأمم جنوب شرقي آسيا ، للقواعد العسكرية التي تهدد أمن بلدان جنوب شرقي آسيا ؟ فيما يتعلق بالولايات المتحدة فانه لما يدعو الى منتهى السخرية أن تسمع ممثل أمريكا ، ذلك البلد الذي ارتكب أفظع الجرائم المشينة ضد ثلاثة من بلدان الهند الصينية أثناء حرب العدوان - أكثر الحروب بربرية في التاريخ - والبلد الذي يغزو غرينادا الآن بصورة غاية في الوحشية والقحة - يتفوه بالامكان ييب والادعاءات ضد فييت نام ويحاضرنا ويذرف دموع التماسيح على ضحايا بلاده . ويود وفد بلادى أن يرفض رفضا قاطعا جميع المزاعم الزائفة والمشوهة التي وردت على لسان ممثل الولايات المتحدة .

ثالثا ، ما هي حقيقة هذه الهجمات المزعومة على اللاجئين في مناطق الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ؟ يتعين على المجتمع الدولي أن يدين بقوة الاعمال المشينة التي يرتكبها أولئك الذين يستغلون اللاجئين للحصول على المساعدات الانسانية الدولية ، ويستخدمون هؤلاء اللاجئين أنفسهم في الوقت ذاته كدرع يحمون وراءه من أدينوا بجريمة الابادة الجماعية . والكل يعرف أن عصابات بول بوت ظلت - طوال السنوات الخمس الماضية - تقيم قواعدها في مواقع آمنة على الجانب الاخر من الحدود ، وتزودها بكين بالعتاد والذخائر ويحول الغذاء الذي يقدمه المجتمع الدولي كمساعدة للاجئين الكمبوتشيين عن أغراضه الأساسية الى تلك العصابات . ومن تلك القواعد ، تقوم عصابات بول بوت وغيرها من الخمير

الرجعيين باعمال السطو والنهب والقتل واشاعة الرعب بين السكان المذنبين ونشر الخراب والدمار وارتكاب أبشع الجرائم وأكثرها وحشية ضد الشعب الكمبوتشي في معرض قيامه بمهمة اعادة البناء السلمية . وكلما لقيت هذه العصابات ما تستحقه من عقاب كما حدث في اذار/مارس من هذا العام ، انطلقت سلطات بكين واذنابها في الافتراء على متطوعي فييت نام واتهامهم بمهاجمة مخيمات اللاجئين وذبح المدنيين . وقد استخدمت هذه الحيلة عدة مرات حتى اصبحت معروفة للجميع .

رابعا ، لطانا اقيمت هذه الضجة الصاخبة حول ما يسمى " بفتنمة " كمبوتشيا ؟ ف فيما يتعلق بأرقام ١٩٨٣ ، نجد أن عدد المواطنين الفيتناميين الذين عادوا للعيش في كمبوتشيا لم يزد على ٥٦ ألف شخص ، أي أنه أقل من عشر الفيتناميين الذين كانوا يعيشون في ذلك البلد في سنة ١٩٧٠ . وفي مجال المقارنة ، دعونا نذكر عدد المقيمين الصينيين الذي بلغ في نهاية ١٩٨٢ في خمس مقاطعات فقط من كمبوتشيا ، ٤٠٠ ٦١ شخصا ، منهم ٤٠ ألف في بنوم بنه وحدها .

من الواضح أنه بعد الاتفاق المتبادل بين فييت نام وجمهورية كمبوتشيا الشعبية على سحب المتطوعين الفيتناميين تدريجيا ، لم تعد الحطة الكاذبة ضد احتلال فييت نام العسكري لكمبوتشيا ، تشد الرأي العام . لهذا السبب تشن سلطات بكين والمتواطئون معها هذه الحطة الجديدة من الافتراء في جهد ملتو للتفرقة بين فييت نام وكمبوتشيا ، وعملا على افساد تضامن بلدان الهند الصينية الثلاثة ، وتشتيت انتباه الرأي العام العالمي عن حقيقة وجود عشرين مليون من مواطني الصين في بلدان جنوب شرقي آسيا ، من بينهم العديد من أصحاب الملايين الذين يسيطرون على مالية تلك البلدان وتجارتهما واقتصادها ووجود مجموعات أخرى مسلحة بقدر أو بأخر ، تقوم بأنشطة مناوئة للحكومة الشرعية .

ان ما يسمى بالفعالية المتزايدة للحكومة الائتلافية ، والتي امتدحتها كثيرا بعض الوفود ، لا توجد الا في خيال من يدعونها . فكيف يمكن للمرء أن يتكلم عن فعالية حكومة

لا تسيطر على شبر واحد من الأرض ولا تحظى بأى تأييد شعبي على الاطلاق ؟ وان طلب تايلند انسحاب القوات الفيتنامية الى مسافة ٣٠ كيلومترا من حدود كمبوتشيا وتايلند لهو دليل على ذلك . وهو في نفس الوقت يوضح المخطط الرامي - من ناحية أخرى - السى مساعدة المتهمين بجريمة الابداء ، وغيرهم من القطاعات الرجعية الكمبوتشية على العودة الى أرض كمبوتشيا وترسيخ أقدامهم فيها ، واقامة قواعدهم التخريبية المناهضة لمهمة الانعاش التي يقوم بعبئها شعب كمبوتشيا الباسل .

ان الحالة الراهنة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية تختلف تمام الاختلاف عن الصورة القاتمة التي رسمتها بعض الوفود ومشروع القرار A/38/L.2 . ويشير العديد من السزوار الأجانب والصحفيين الغربيين الى انبعاث شعب كمبوتشيا بوصفه معجزة . والواقسح أن البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر يوضح هذا بجلاء :

" ان الشعب الكمبوتشي ، بعد أن تحرر من نظام كمبوتشيا الديمقراطية القائم على الابداء ، دخل مرحلة انتعاش سريع . فالمجاعة قد قضى عليها وانبثقت الجمعية الوطنية من ممارسة حق الانتخاب الحر الشامل المباشر وأعطت البلاد دستورا ديمقراطيا لحكومة شعبية تكفل النظام والأمن في البلد بأسره . كما أعيد فتح أبواب المدارس والمستشفيات والمعابد . وينتظم الآن في الدراسة مليون وستائة الف طالب وتلميذ . وتوشك الأمية أن يقضى عليها ، وبالرغم من العبء الثقيل الذي فرضته الابداء الجماعية في الماضي ، تحرز حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية والشعب الكمبوتشي تقدما ثابتا على طريق اعادة البناء والتنمية . ان تحسن الأمن قد مكّن جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية من أن تقررا بصورة مشتركة انسحابا سنويا لقوات المتطوعين الفيتناميين . ويبرهن هذا المقرر والانسحابان الجزئيان اللذان تما في ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، على استقرار وتماسك جمهورية كمبوتشيا الشعبية والسياسة الثابتة لجمهورية فييت نام الاشتراكية القائمة على احترام استقلال وسيادة كمبوتشيا " .

وحتى تقدر حق التقدير قيمة هذه المنجزات العظيمة للشعب الكمبوشي التي تحققت في ظل سلطة الشعب ، ومغزاها يتعين علينا أن نتذكر أن هذا الانبعاث الخارق بدأ من لا شيء ، ومن مجتمع كان قد دمر تدميرا تاما وطب رأسا على عقب ودفن في مقابر مشتركة ومن حالة المجاعة والوهن . ويقوم الشعب الكمبوشي بكفاحه بازاء خلفية من الحصار الاقتصادي والتخريب متعدد الأوجه اللذين ترتكبهما بكين وحلفاؤها ضده .

تود كمبوتشيا ولا و فييت نام ان تعيش في سلم وصداقة مع كل البلدان المجاورة لها ، وتود ان تنسى الماضي وتفتح صفحة جديدة في تاريخ علاقاتها مع الصين ، وكذا مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا. ان بلدان الهند الصينية الثلاثة لا تدخر وسعا في محاولة السعي من أجل التوصل لتسوية ملائمة للوضع الحالي في جنوب شرقي آسيا . وتوخيا لتحقيق ذلك الهدف ، اعادة بلدان الهند الصينية الثلاثة توضيح موقفها ، المرة تلو المرة ، فيما يتعلق بوضع تسوية شاملة لمشاكل جنوب شرقي آسيا ، بما في ذلك مشكلة كمبوتشيا . وفي هذه الدورة للجمعية العامة ، أكد وزير خارجية فييت نام السيد نغوين كوثاتش مرة أخرى هذا الموقف الثابت الذي يتحمل أولا ، في سحب المتطوعين الفييتناميين من كمبوتشيا . ثانيا ، توقيع معاهدة عدم اعتداء وعدم تدخل بين الصين وبلدان الهند الصينية وانشاء منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا ؛ ثالثا ، احترام حق شعب كمبوتشيا في اتخاذ قراراته الخاصة بشؤونهم رابعا ، ضمانات دولية للاتفاقات التي يتم التوقيع عليها .

ان هذا موقف جاد ، يتضمن اقتراحات واقعية من أجل التوصل لتسوية شاملة تهدف الى تشجيع الحوار عملا على حل الخلافات بين بلدان الهند الصينية والصين ، واختلاف وجهات النظر بين بلدان المنطقة على أساس المساواة والاحترام المتبادل للمصالح فيما بين مجموعتي بلدان الهند الصينية و رابطة أم جنوب شرقي آسيا دونما تدخل من الخارج .

وفي كل يوم يزداد عدد البلدان ، بما في ذلك بعض البلدان الغربية التي تؤمن بأن الموقف الذي اتخذته بلدان الهند الصينية الثلاثة موقف ملائم وبأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين ولا يحاول ، ان يفرض وجهة نظر طرف على الطرف الآخر . وتود هذه البلدان ان تسهم في البحث عن تسوية خارج الأمم المتحدة من أجل الخروج من الطريق المسدود الحالي ، الذي يعود الى ان قرارات الأمم المتحدة حـسـول كمبوتشيا لا تعكس الا مصالح جانب واحد على حساب مصالح بلدان الهند الصينية ، وقد رفض هذا الوضع من جانب بلدان الهند الصينية وبلدان أخرى عديدة .

ان اعلان نيودلهي لقمة بلدان عدم الانحياز يشير الى الوضع في جنوب شرقي آسيا على النحو التالي :

" وحثوا جميع الدول في المنطقة على الدخول في حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها وتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة " (A/38/132 ، الفقرة ١١٣) .

وقد كانت هناك استجابة حسنة لهذا النداء من قبل مجموعتي البلدان ، اى بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا . وهذه تطورات جديدة وايجابية ، ومع ذلك دفعت الجمعية العامة ، في الدورة الحالية الى مناقشة ما يدعى بالحالة في كمبوتشيا . ومشروع القرار الذى تجرى محاولات لفرضه على الامم المتحدة لا يبقى على المضمون الخاطئ للقرارات السابقة فحسب بل ويضيف اليه أوجها سلبية جديدة ، لا تتفق اطلاقا وحقيقة الموقف ، وقد حللناها ورفضناها ودحضناها سبقا ، وبالإضافة الى ذلك فان الاستشهادات المزورة من وثائق رسمية لبلدان الهند الصينية ، والتفسير المغرض لحسن نوايانا ، فيما يتعلق بمسألة تمثيل كمبوتشيا ، من أجل تحقيق هدف دعائي ، لا يؤدي الا الى القاء مزيد من الضوء على محاولة بعض الوفود للعمل على استمرار المواجهة . وهذه العملية لا تعتبر مفضية اطلاقا الى تشجيع الحوار الذى بدأ يتطور بين مجموعتي البلدان في المنطقة والذى رحبت به وشجعتة ككرة من الدول والرأى العام العالمي . ان مثل هذه العمليات ستكون بمثابة وضع عراقيل جديدة على طريق الحوار الذى نحن في بدايته .

اننا نعتقد انه اذا ما ارادت الامم المتحدة ان تخرج من المأزق الحالي ، وان تقوم بدورها في مسألة تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، سيتعين عليها ان تساهم في ازالة مثل هذه العقبات . وتأمل بلدان الهند الصينية الثلاثة باخلاص ان تقوم الامم المتحدة باتخاذ اجراءات ملائمة بهدف المساعدة في الحوار

بين مجموعتي بلدان المنطقة . واذا لم يكن في مقدور الأمم المتحدة ان تعمل في الوقت الحالي على هذا النحو ، فاننا نأمل ان تمتنع على الأقل عن اتخاذ أى اجراء يؤدي الى وضع عراقيل جديدة في طريق تنمية الحوار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأعطي الكلمة الآن لاولئك الممثلين الذين يودون تعليلا لتصويتهم قبل التصويت . وأود أن اذكر الأعضاء ، انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق ويلقيها الممثلون من مقاعد هم .

السيد بخبات (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد منغوليا ان يقول كم يشعر بأسف عميق لحقيقة ان هذه المناقشة العقيمة قد تكررت مرة أخرى وفرضت من جديد على الجمعية العامة حول ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا . ونحن على قناعة ، وسنظل على قناعة ، بأن بحث هذه المسألة في دورة الجمعية العامة هو في مجمله أمر غير مشروع حيث انها تجري دون مشاركة أو موافقة صريحة من حكومة الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا ، وهي الممثل الوحيد الشرعي لشعب كمبوتشيا . ومن وجهة نظرنا فان هذا البحث يمس هيبة منظماتنا ، ولا يفيد منه الا اولئك الذين اوقعوا هذه المنظمة في شراكمهم وخذاعهم بهدف ادراج هذا البند في جدول اعمالنا وهو ما لا يؤدي له الا التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية بالانتهاك الصارخ لاهداف واغراض الميثاق .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/38/L.2) فانه قائم على الاعتراف الخاطيء بالطبيعة التمثيلية لمجموعة صغيرة من الاشخاص الذين كانوا مسؤولين عن جريمة الابادة الجماعية ضد الشعب الكمبوتشي ، والذين يحتلون الآن بطريقة غير مشروعة مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك فهو يعكس موقفا من جانب واحد ، وهو موقف

مجموعة واحدة من البلدان في جنوب شرقي آسيا ، لانه اذا ما اراد ان يأخذ وضعاً وسطاً ، لكان عليه أن يأخذ في اعتباره كافة الاحداث التي تجرى في المنطقة . ان اعتماد مثل هذا ، لا يعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وانكاراً كاملاً لذكرى اكثر من ثلاثة ملايين كمبوتشي من ضحايا نظام الابادة الجماعية فحسب ، بل ويشكل أيضاً عقبة جديدة توضع في طريق الحوار بين الاطراف المعنية . لهذه الأسباب فان وفد جمهورية منغوليا الشعبية سوف يصوت بوضوح ضد مشروع القرار .

السيد هوكي (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن) الانكليزية) : ان موقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية فيما يتعلق بما يسمى الحالة في كيبوتشيا معروف تماما . ووفدى يعتبر أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.2 محاولة جديدة لاساءة استخدام الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كيبوتشيا الشعبية .

ولكي نرى الدوافع الحقيقية للضجة الاستغزازية حول ما يسمى بالحالة في كيبوتشيا ، يكفي أن ننظر الى هذه القوى الامبريالية التي اثارته هذه المناقشة العقيمة . ان هذه القوى الامبريالية تتسبب في المواجهة ، وحشد الاسلحة ، واحتدام التوترات في العالم بأسره . انها نفس القوى التي تستخدم النزاع الدولي لمصالحها الخاصة ، ولا تتوانى عن التضحية بالاشخاص الابرياء من أجل تحقيق مطامحها في بسط سطوتها كدول كبرى . ان التدخل في الشؤون الداخلية وممارسة الضغوط الاقتصادية ، وتشويه السمعة السياسية ، والتظاهر بالقوة المسلحة واستخدامها هي العلامات المميزة لسلوكها المغامر . ان ما يحتاجه الشعب الكيبوتشي ، حقيقة وقبل كل شيء ، هو السلم والأمن من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وهذا مجال هام يمكن للأمم المتحدة أن تقدم فيه اسهامها ، ولكن هذا يفترض سلفا الاعتراف بالحقيقة ، ونبد التشكيك بلا مبرر ، والتصرفات القائمة على الجهل ، والاعمال العدائية . وحتى الآن ، فان الأمم المتحدة ، للأسف ، لم تقم بهذه المهمة . ان حكومة جمهورية كيبوتشيا الشعبية لا تزال محرومة من مقعدها الذي تستحقه في الأمم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لكيبوتشيا .

ان استمرار التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كيبوتشيا الشعبية هو المصدر الحقيقي للتوترات والتهديد الحقيقي للسلم والاستقرار في تلك المنطقة . وهذا هو الموقف الواقعي الذي أعرب عنه بالفعل العديد من المتكلمين خلال المناقشة ، ولكنه لم يؤخذ في الاعتبار في مشروع القرار . ولهذا الاسباب ، فان وفدى سوف يصوت ضد مشروع القرار .

السيد كوروا (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفدى بعناية مشروع القرار المتعلق بالحالة في كيبوتشيا والوارد في الوثيقة A/38/L.2 . ولعلنا

نذكر ان هذه الجمعية قد شغلت بموضوع كيبوتشيا لمدة خمس سنوات . وخلال تلك الفترة، فان هذه الجمعية قد بذلت - بل المجتمع الدولي بأسره قد بذل - جهودا لا تكل للتوصل الى حل سياسي سلمي للمشكلة الكيبوتشية .

وفي الماضي ، امتنع وفد سيراليون عن التصويت على القرار المتعلق بالحالة في كيبوتشيا ، وكان امتناعنا مؤسسا على المبدأ وعلى الالتزام باحترام حقوق الانسان وبمشاق هذه المنظمة . واعتقدنا حينذاك ، ولا نزال نعتقد ، أننا ينبغي ألا نصبح شركاء مسؤولين في التجربة الأليمة لشعب كيبوتشيا في الماضي ولا في امكانية أن تتكرر هذه التجربة من قبل من كانوا مسؤولين عنها في المقام الأول .

الا اننا اليوم ، بعد دراسة مشروع القرار، ننوى تأييده . وفي قيامنا بذلك، فاننا نستهدى بالرغبة في التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة . ولقد حاولنا ايضا أن نأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية . ونعتقد ان جوهر - وأكرر جوهر - القرار يراعي المصالح المختلفة والمتنوعة الواجب مراعاتها وصوتنا هو ايضا تعبير عن الثقة في صاحب السمو الأمير نوردم سيهانوك، وعن اعتقادنا بأن هذه المنظمة يمكن أن تلعب دورا بناء في اقامة السلام في كيبوتشيا وجنوب شرق آسيا ككل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم الأخير

تعليلًا للتصويت قبل التصويت .

ستقوم الجمعية الآن بالتصويت على مشروع القرار A/38/L.2 المعنون " الحالة في

كيبوتشيا " .

ان تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع هذا القرار

وارد في الوثيقة A/38/531 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون: انتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بورما، بوروندي، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كيبوتشيا الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، فيجي، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، ايسلندا، اندونيسيا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، ساحل العاج، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت، ليسوتو، ليبيريا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابواغينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، اسبانيا، سرى لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، توغو، تونس، تركيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية الكاميرون المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، أوروغواي، فنزويلا، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا.

المعارضون: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، بلغاريا، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)، الكونغو، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، اليمن الديمقراطية، اثيوبيا، الجمهورية الديمقراطية الالمانيا، غيانا، هنغاريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، منغوليا، موزامبيق، نيكاراغوا، بولندا، الجمهورية

العربية السورية، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فييت نام .

المستمعون : الجزائر، بنن، الرأس الأخضر، فنلندا، غانا، غينيا-بيساو، الهند، العراق، لبنان، مدغشقر، ملاوي، المكسيك، بنما، سان تومي وبرينسيبي، ترينيداد وتوباغو، اوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فولتا العليا، زيمبابوي .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.2 بأغلبية ١٠٥ اصوات مقابل ٢٣ صوتا وامتناع ١٩ (القرار ٣/٣٨) (*)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا أن تتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد بوريو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ولو أن وفدي صوت لصالح القرار الذي اعتمدتوا، الا أننا نود أن نسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة فنحن نعتبر ان هذه الفقرة تحكم حكما سبقا على شرعية النظامين المتنازعين في كمبوتشيا .

السيد اكونور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت ايرلندا لصالح مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا . وقد فعلنا ذلك لأننا، كما حدث في السنوات السابقة، نتفق مع الاتجاه العام لمشروع القرار . وأود مع ذلك أن يكون واضحا أن تصويتنا لصالح مشروع قرار يتضمن الصياغة الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة، لا يعني اي تغيير في موقف ايرلندا فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا .

ان سجلات هذه الجمعية تبين بوضوح أنه في ٢٥ تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٢، عندما اثير هذا الموضوع آخر مرة رسميا بمناسبة عرض تقرير لجنة واثق التفويض على الجمعية فان ايرلندا قد امتنعت عن التصويت، كما فعلت في السنوات السابقة .

(*) بعد ذلك أبلغ وفد سان فينسنت وجزر غرينادين الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مجددا .

السيد فرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما فعلنا فسي السنوات الماضية ، أيد وفدى مشروع القرار الذي اعتمد فوراً . ومن ثم فان موقفاً بشأن الحالة في كموتشيا لم يتغير . ونحن نرى أن هذا القرار تأكيد جديد للمبادئ التي يجب أن تكون أساساً لأية تسوية سلمية للنزاع في كموتشيا . ومثل تلك التسوية يجب أن تقوم على سحب كل القوات الأجنبية وإعادة استقلال وسيادة كموتشيا وحق شعبها في تقرير المصير .

وأود أن أوضح مع ذلك أن وفد بلادي ليس على استعداد للموافقة على كل صياغة واردة في ذلك المشروع . وأشير بصفة خاصة إلى بعض الأجزاء التي ادخلت أو غيرت فسي الدياحة منذ العام الماضي . ف نحن لسنا على اقتناع بأن تلك التغييرات كانت ضرورية .

السيد سيوماننا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد رواندا قد صوت مؤيداً للقرار A/38/L.2 نظراً لأن المصاعب التي يواجهها شعب كموتشيا الشقيق لا يمكن ألا تكثر لها بلادي . ومع ذلك فان وفدى يود أن يبين أيضاً أن تصويته لا يمكن أن يفسر على أنه تغيير في موقف بلادي فيما يتعلق بالمجموعتين اللتين تتنازعا السلطة في كموتشيا .

وهذا يعني انه اذا ما تم التصويت على المشروع فقرة ثلث فقرة ، فان وفد رواندا كان سيمتنع عن التصويت فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الدياحة والمتعلقة بالائتلاف مع نوردم سيهانوك .

الانسة مونكادا برمودز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أعربت حركة عدم الانحياز في مرات عديدة عن تأييدها لحل سياسي شامل في جنوب شرقي اسيا ، كما أعربت عن تأييدها لانسحاب جميع القوات الأجنبية كضمان للاستقلال وسلامة ووحدة الأراضي لكل بلدان المنطقة بما في ذلك كموتشيا . وعطت الحركة أيضاً على تشجيع انشاء منطقة للسلم والحرية ، ودعت كل دول المنطقة الى تعزيز تلك المبادرة .

وتؤيد نيكاراغوا تلك المبادئ التي تعترف بها أيضا الأطراف المعنية الى حد كبير، رغم الخلافات في الرأي بشأن التوصل الى أفضل منهج لعلاج الموقف . وترفض بلادي انطلاقا من موقفها المبدئي ، أهداف وخطايات تلك القوى التي تشارك في نفس الأهداف بالمناطق المختلفة من العالم حيث ترمي الى اقامة أنظمة أو الحفاظ على أنظمة تقوم بأعمال الارهاب والعنف والاستغلال بدلا من العمل على التقدم الاقتصادي أو الانساني لشعوبها .

ويمثل نظام بول بوت تماثلا لذلك النمط من الأنظمة مهما كان الشكل الذي يتخذه ومن ثم فان حكومتي مثل العديد من الدول الأخرى ومثل حركة عدم الانحياز لا تعترف بمشروعيته . وفي هذا الصدد نعتقد أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها تجاه مبادئ الميثاق وأن تغير موقفها بحيث تسمح بأن تمثل كموتشيا في الأمم المتحدة بالممثل الشرعي لها وهو حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية .

وفي اطار الأمم المتحدة ترفض حكومتي أي عمل قد يسمح بقبول المؤامرات الطموحة لنظام بول بوت الدموي ومن جهة أخرى تؤيد حكومتي أي اجراء من شأنه أن يعكس صدى موقف حركة عدم الانحياز ويستهدف البحث عن حل حقيقي ومنصف للمشكلة . ونحن نعارض بشدة النوايا المتزايدة والواضحة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتوسع في خياراتها العسكرية في افريقيا وفي الشرق الأوسط وفي أمريكا الوسطى والكاريبية وتدعيمها . والتي ظهرت للعالم بصورة واضحة في غزوها لغرينادا مؤخرا أن ذلك العمل لا مبرر له من كافة وجهات النظر ، رغم وجود من يحاولون التستر عليه تحت ستار أنه وقع من قبل مجموعة قوات ديمقراطية وأنه التعبير الشرعي عن معاهدة دون اقليمية .

ونظرا لأن مشروع القرار الذي تبخته لم يأخذ وجهات النظر التي عرضنا لها تساوا في الاعتبار فقد صوتت حكومتي ضد هذا القرار .

السيد تراورى (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوت وفد مالي تأييدا للقرار A/38/L.2 نظرا ، وكما تذكرون اشار وزير خارجية بلادى في بيانه أمام الجمعية العامة الى عدد من المبادئ التي يجب أن تحكم السلوك بين الدول في رأينا . وهي أساسا مبادئ منظماتنا والمبادئ التي تلتزم بها حركة عدم الانحياز . ولا داعي لأن أذكركم بتلك المبادئ فهي معروفة لمنظمتنا ، لكنني سأشير الى مثل أو مثلين . نحن نتكلم عن مبدأ تسوية النزاعات عن طريق التفاوض لا عن طريق استخدام القوة وعن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وهو مبدأ تلتزم به بلادى والعديد من البلدان الأخرى .

وأعتقد أنه من الواضح من البيان الذى القاه ممثل مالي أن الحالة السائدة في كمبوتشيا لا يمكن تسويتها الا من خلال الحل السياسي . لقد شعرنا أن ذلك العنصر وارد في مشروع القرار A/38/L.2 ومن ثم صوتنا تأييدا له . ومع ذلك ، عند مقارنة النص بنص العام الماضي ، نجد أنه يحتوى على بعض التغييرات ، ونظرا لموقف بلادى فيما يخص تلك التغييرات ، فقد أردنا تعليلا لتصويتنا . وفي الحقيقة كنا نعتقد في العام الماضي أنه بدلا من ترك الأوضاع تتدهور كانت قد ظهرت بارقة أمل أو ربما نهج جديد للسعي وراء تسوية المشكلة ، الا أنه بعد مرور عام ، واعرابنا عن ثقتنا في تلك الأوضاع اتضح لنا أن الأمور لم تتطور أو تتغير . وبعبارة أخرى فإن الفقرة الرابعة من الديباجة لا تتوافق مع التطور الذى حدث في الحالة الراهنة في كمبوتشيا ولا تتماشى مع ممارسة مالي بالنسبة لاعترافها بالدول ، وبالتالي لو طلب التصويت على أساس الفقرة ثلث الفقرة ، لا تمتع وفد مالي عن التصويت على الفقرة الرابعة من الديباجة .

السيد غوموسيو غرانير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوتت

بوليفيا تأييدا للقرار A/38/L.2 لأنه متسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و يرفض كل أنواع التدخل المباشر وغير المباشر في أى مكان في العالم ، وبالمثل فقد قمنا بذلك تأييدا للجهود التي يبذلها الأمين العام والرامية الى بلوغ حل شامل لتلك المسألة .

وأود أيضا أن أعرب عن تحفظي بالنسبة للفقرة الرابعة من الديباجة لأنها تحكم مسبقا على اجراء غير مؤكد ، ونود أن نذكر بموقفنا في هذا الصدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انتهينا من بحث البند

٢٣ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤ .